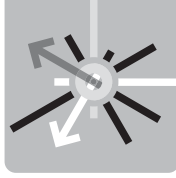


# الملخص تقرير التنمية البشرية للعام 2005



التعاون الدولي على مفترق طرق:  
المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ

حقوق الطبع والنشر للعام 2005  
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
1 UN Plaza, New York, New York, 10017, USA

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال؛ أو بأي وسيلة من الوسائل، إلكترونية أو آلية أو تصويرية، أو بالنسخ الصوتي، أو التسجيل على أشرطة أو سواها من الوسائل؛ دون إذن مسبق.

رقم الإيداع الدولي للنسخة الإنكليزية :  
ISBN 0-19-530511-6

تصميم الغلاف والتخطيط : غرندي آند ثورثيدج إنفورميشن ديزاينرز، لندن  
تصميم المعلومات : جيرالد كون، تصميمات كون الإعلامية، كابن جون، مريلاوند  
التحرير التقني وإدارة التخطيط والإنتاج : كوميونكايشنز ديفالوبمانت إنكوربوريتد، واشنطن العاصمة  
رئاسة التحرير : شارلوت دني، ولينغتون، نيوزيلندا  
التصميم الداخلي والإخراج الفني للنسخة العربية : Alarm Design & Publishing، بيروت - لبنان

للإطلاع على قائمة بأي سهو أو خطأ يكتشف في تقرير التنمية البشرية للعام 2005 بعد طباعته، يرجى أن  
تزوروا موقعنا على شبكة الإنترنت: <http://hdr.undp.org>

## الفريق الذي تولّى إعداد تقرير التنمية البشرية للعام 2005

المدير والمؤلف الرئيسي  
كِن وَتَكَنَز

### الأبحاث والكتابة والإحصاءات

ساسيليا أوغاز (مستشارة متقدمة في السياسات)، دايفد ستوارت، أوروَنبها عُوش، كيارا غيامبيرارديني، هايشان فُو (رئيس قسم الإحصاءات)، ريكاردو فوانتيس، كريستوفر كيونكو، أندرس مونتييس، شاهين يعقوب، كلايس يوهانسن.

المستشار الإحصائي: توم غريفين  
رئاسة التحرير: شارلوت دني، ولِنغتون، نيوزيلاندا  
مديرة الإنتاج: مارتا ياكسونا  
التنقيح التقني لمواد الطباعة، والإنتاج: كوميوينكايشن  
ديفالويمنت إنكوروبورايتد  
تصميم الغلاف والنموذج الطباعي: غرندي أند نُورثيدج  
إنفورمايشن ديزاينرز  
تصميم المعلومات: ج. كُون إنفورمايشن ديزاين

### مكتب تقرير التنمية البشرية

يُصدر تقرير التنمية البشرية نتيجة جهد جماعي؛ حيث يوفر أعضاء وحدة تقرير التنمية البشرية القُطرية تعليقات مفصّلة على المسودات ونصائح بشأن المحتويات، كما يصلون تقرير التنمية البشرية بشبكة عالمية للأبحاث في بلدان نامية. تتألف هذه الوحدة، التي ترأسها سارة بيرد - شاريس (نائبة مدير مكتب التقرير)، من: تيموثي سكوت، شرميلا كروكولسريا، خوان بابلو ماخيا، ماري أن موانغي. ويؤمن أعمال مكتب التقرير فريق إداري، يضم: أوسكار بيرنل، مهايي غيبيريت صادق، ملبسا هيرانانديز؛ فيما يدير عمليات المكتب إيف ساسينراث وماريا كارفغال. وتتولى إدارة برنامج الدعم الترويجي والاتصالات في مكتب تقرير التنمية البشرية، نينا تيريل ومريسول سانجيس.

الترجمة: غسان غصن

من دواعي الأسف أن هذا هو تقرير التنمية البشرية الأخير الذي أكتب له تصديراً، إذ سأعزل الخدمة كمدير عام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شهر أغسطس/آب. لقد قلتُ لدى قدومي إلى البرنامج الإنمائي عام 1999 إن التقرير هو درّة الجهود الفكرية والتّحضيرية الكونية لهذه المنظّمة. اليوم، بعد ستّ سنواتٍ وستّة تقارير، يمكنني الإعلان رسمياً، ببعض الفخر، أنه ازداد ثالفاً وبهاءً.

بالاعتماد على قدر كبير من العمل المبكر في مشروع الألفية الذي رعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرض تقرير التنمية البشرية للعام 2003 خطة عمل مفصلة للكيفية التي يمكن فيها إنجاز كل من تلك الأهداف. ولكن، حتى مع تحقيق تقدّم هام في بلدان عديدة وعبر أهداف عدّة، لا يزال التقدّم الإجمالي مقصراً عما تدعو إليه الحاجة. وفي وقت سابق من هذا العام، أصدر الأمين العام مراجعته للسنوات الخمس التي تلت إعلان الألفية؛ معتمداً فيها إلى حد كبير على التقرير النهائي لمشروع الألفية. وقد عرض فيها برنامجاً واسع الأفق لكيفية تحقيق هذا الأمر، انطلاقاً من «إجماع مونتيري» عام 2002. وحجّر الزاوية في ذلك التعاهد التاريخي هو التزام من البلدان النامية بتحمل المسؤولية الأولية في تحقيق تميّتها، مع ضمان البلدان المتطورة بأن استراتيجيات الإنماء القطرية؛ المتسمة بالشفافية، والمصادقية، والتّحديد السليم للتكاليف؛ سوف تحظى بكل ما تحتاج إليه من دعم لتحقيق أهداف الألفية. لكنّ من الواضح، كما يحاول هذا التقرير إثباته بحجج مقنعة، أن ذلك البرنامج لن ينجح؛ ما لم نتمكّن على نحو قاطع من حلّ ثلاثة مآزق عامّة، تُعيق حالياً التقدّم بالسرعة والحجم المستلزمين طوال العقد المقبل في ثلاثة مجالات واسعة: المعونة، والتجارة، والنزاع. وعبر كل من هذه المجالات البالغة الأهمية، يُجري هذا التقرير تفضّصاً جديداً لوقائع الأمور؛ ويقدم تحليلاً مُفصّلاً وشاملاً لكيفية إجراء المعالجة - وإجرائها الآن. يعود ذلك إلى أن العام 2005

من خلال البناء على الأسس القويّة التي أرسيت دعائمها إبّان العقد الأوّل من حياة التقرير؛ عندما أدخلت التقارير المتعاقبة مفهوم التنمية البشرية، واستكملته تفصيلاً وتوضيحاً؛ تمكّن تقرير التنمية البشرية من تحقيق النّجاح أكثر فأكثر. فمن تفضّص الكيفية الفضلى في تشغيل التّقنيّات الجديدة لصالح الأغنياء والفقراء على قدم المساواة؛ إلى إبراز الأهمية الحاسمة لتعزيز حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية في حماية الأكثر عرضة للتأدي والتّمكين لهم في حياتهم؛ عمل تقرير التنمية البشرية في الألفية الجديدة على توسيع التّخوم الفكرية للتنمية البشرية باطراد. وتنعكس صورة ذاك التحوّل على نحو متزايد في الممارسة التّموّية، من خلال الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه الكثر، على الأرض، في جميع هذه المجالات البالغة الأهمية.

باختصار، فإنّ تقارير التنمية البشرية؛ ذات الاستقلال المتين والرأي المبيّن إلى حدّ أنها لا تعكس بالضرورة سياسات الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رغم رعاية البرنامج لها؛ اكتسبت عبر السنين سمعة عالمية مستحقّة في التّفوق. وقد قامت هذه التقارير بدورٍ محفّزٍ لا غنى عنه في المساعدة على تأطير، وتطوير، ردود ملموسة على المناظرات الرئيسيّة حول السياسات التّموّية في زمننا الحالي. وكما يوضح هذا التقرير، فإن أعظم تحدٍّ منفرد يُواجهه اليوم مجتمع التنمية - وبالأحرى، العالم - هو تحديّ إنجاز أهداف التنمية للألفية بحلول موعدها المحدّد في العام 2015.

من قوّة التحليل وتعمّقه في هذا التقرير أنّ تقرير التّمية  
البشريّة، وإرث التّمية البشريّة الذي يمثّله ويرمز إليه، لا  
يمكن أن يكونا في أيّدٍ أمينة أكثر من ذلك. أتمنّى له، ولرفيقه  
المُتفاني، ولخلفي كمال درويش، كلّ الخير للمستقبل.

*Marz Mallow Son*

مارك مالوك براون

المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سوف يُذكر بوصفه عام الاختيار عندما سنحت أمام قادة  
العالم، خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول،  
فرصة تحويل العهود والوعود إلى أفعال ملموسة؛ للمساعدة  
على استئصال الفقر المدقع في عالمنا. وهي فرصة مواتية  
ليس في وسعنا تفويتها؛ إن كان لنا أن نورث أولادنا وأجيال  
المستقبل عالماً أكثر أماناً، واطمئناناً، وعدلاً.

ختاماً، أشير إلى أنّ هذا قد يكون تقرير الأخرى كمدير  
عام؛ لكنه في الوقت نفسه أول تقرير يكتب تحت قيادة كفن  
وتكنز، بصفته مدير مكتب تقرير التّمية البشريّة. ويتضح

إنّ التحليلات والتوصيات بشأن السياسات، الواردة في هذا التقرير، لا تُعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلسه التنفيذي  
أو الدول الأعضاء فيه. فالترقرير منشورٌ مستقلٌ، صادرٌ بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهو ثمرة جهدٍ تعاونيٍّ بذله فريقٌ من الاستشاريين  
والمستشارين البارزين، وفريقُ تقرير التّمية البشريّة. وتولى قيادة هذا الجهد مديرُ مكتب تقرير التّمية البشريّة، كفن وتكنز.

# محتويات تقرير التنمية البشرية للعام 2005

نظرة عامة التعاون الدولي على مفرق طرق : المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو

## الفصل الأول حالة التنمية البشرية

التقدم والانتكاسات في التنمية البشرية  
ارتقاءات في التنمية البشرية - لمحة عالمية خاطفة  
التقدم بمنظار دليل التنمية البشرية  
مقيدات التنمية البشرية  
نهاية التقارب والالتقاء؟  
اللامساواة وحصّة البلدان الفقيرة من ثروة العالم المتزايدة  
سبتمبر 2015  
سبتمبر 2015 - استشرافات لا تكهنات  
تغيير المسلك ودخول المسار

## الفصل الثاني اللامساواة والتنمية البشرية

لمّ اللامساواة هامة  
العدالة الاجتماعية والمناخية  
وضّع الفقراء في المقام الأول  
النمو والفعالية  
الشرعية السياسية  
أهداف السياسات العامة  
مُضادة الحُجج المضادة  
سلاسل الحرمان : اللامساواة داخل البلدان  
طبقات اللامساواة تكبح خيارات الحياة  
فرض غير متساوية - اللامساواة الصحية وأهداف التنمية للألفية  
إمكانات النمو المُناصر للفقراء في التنمية البشرية  
تحسين توزيع النمو  
إنجاز النمو المُناصر للفقراء

## الفصل الثالث المعونة في القرن الواحد والعشرين

إعادة النظر في الحجّة الداعمة للمعونة  
المعونة كإلزامية أخلاقية ومصالحة ذاتية متنوّرة  
المعونة والتنمية البشرية  
تمويل المعونات - السجل، والمشاكل، والتحدّي  
نوعية المعونة  
المعونات وأهداف التنمية للألفية : هل في مقدور البلدان الغنيّة تحمّل تكاليفها؟  
هل يمكن استيعاب المزيد من المعونة؟

الضعف في نوعية المعونة، وفعاليتها  
تقلبية المعونة واللاتبؤية بها  
المشروطة وملكية البلدان  
فيض المانحين - غيوض التنسيق  
تحويلات غير فعالة للموارد : المعونة المقيدة  
دعم المشروعات بدل دعم الميزانية القومية  
إعادة النظر في حوكمة المعونات  
المعونة الثنائية - عبر من أفريقيا  
مبادرات متعددة الأطراف  
تغيير المعونة

## الفصل الرابع التجارة الدولية : تحرير الطاقة الكامنة للتنمية البشرية

عالم الاعتماد المتبادل  
التجارة ومستويات العيش عالمياً  
مقدمات التلاقي  
التجارة والتنمية البشرية  
قوانين جائرة : كيفية محاباة النظم التجارية للبلدان الغنية  
المنافذ إلى الأسواق  
التجارة الزراعية  
إغلاق المجال أمام سياسات التنمية  
أبعد من القوانين : السلع، والقيمون الجدد، وبناء القدرة  
أزمة السلع  
دور القيمين على الأسواق  
الافتقار إلى القدرة  
تحويل «جولة الدوحة» إلى جولة تنمية  
إعادة النظر في حوكمة منظمة التجارة الدولية  
كيف يمكن للتجارة أن تساعد أهداف التنمية للألفية

## الفصل الخامس النزاع العنفي - توضيح معالم الخطر الحقيقي

النزاعات العنيفة في بداية الألفية  
تحول المخاطر الأمنية نحو البلدان الفقيرة  
خسائر التنمية البشرية من النزاع  
تحديات البلدان ذات القابلية للنزاع  
اللامساواة الأفقية  
إدارة الموارد الطبيعية  
أبعد من الحدود  
الاستجابة الدولية  
تحسين المعونة  
إدارة الموارد الطبيعية ومعالجة الأسلحة الصغيرة

بناءً القدرة الإقليمية  
تحديات أمام إعادة البناء  
التحول من الحرب إلى السلم، ومنه إلى الأمن  
إعادة تعريف الأمن، وبناء الأمن الجماعي

ملاحظات  
ملاحظة جغرافية  
بيولوجيا

## الأطر

- 1.1 فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيّدا)
- 1.2 مرض يُولد ارتدادات متعددة في التنمية البشرية
- 1.3 أزمة الوفيات في الاتحاد الروسي: 7 ملايين رجل «مفقود»
- 1.4 الهند - قصة نجاح في العولمة مع سجل متباين في التنمية البشرية
- 1.4 إنقاذ 6 ملايين حياة - ممكن الإنجاز ومقدور عليه
- 1.5 تأثير كأس الشّمبانيا - توزيع الدّخل عالمياً
- 1.6 أهداف التنمية للألفية
- 1.7 بنغلاديش - نمو معتدل، تنمية بشرية متسارعة
- 1.8 أوغندا - تقدّم مثير للإعجاب، لكنه متفاوت
- 2.1 اللّامساواة والصّحة في الولايات المتّحدة
- 2.2 الصّين - مظاهر اللّامساواة المتزايدة في الصّحة
- 2.3 النّمُو المُناصِر للفقراء والنّماء التّصاعديّ
- 2.4 استهداف تخفيض فقر الأطفال في المملكة المتّحدة
- 2.5 الاستثمار العام في التحوّلات الاجتماعيّة
- 3.1 المجتمع العظيم
- 3.2 تخفيض الحواجز التي تضعها التكاليف
- 3.3 المعونة للتأمينات الاجتماعيّة في زامبيا
- 3.4 من قِمة الثّمانيّة إلى الجمعيّة العامّة - إتباع الأقوال بالأفعال
- 3.5 تخفيف أعباء الديون - وجوب بذل جهد خاص
- 3.6 مستقبل رابطة التنمية
- 3.7 المرفق الماليّ الدّولي
- 3.8 تقويض القدرة عبر المعونات للمشاريع - قضية أفغانستان
- 4.1 ما مدى نفع الانفتاح للنّمُو؟
- 4.2 فييتنام والمكسيك: قصة معلّمتين
- 4.3 غواتيمالا - حدود النّجاح الذي يقوده التّصدير
- 4.4 الإلغاء المُمرّحَل لاتّفاقيّة الألياف المتعدّدة
- 4.5 إلى أين تذهب الإعانات الماليّة الحكوميّة؟
- 4.6 متى لا تكون الإعانة الماليّة إعانة ماليّة؟
- 4.7 قطاعُ مكوّنات السيّارات الهنديّ
- 4.8 الذهاب إلى أبعد من منظمّة التجارة العالميّة

4.9	الأزمة في البنّ
4.10	حدود المساعدة التّقنيّة لبناء القدرة المتعلّقة بالتّجارة
4.11	تصيد التّماسك
5.1	جمهورية الكونغو الديمقراطيّة – النّزاع العنفيّ يخلف الدّول الهشة أسوأ حالاً
5.2	وفق عدم الأمن على سبيل العيش – مثال من كراموجا الأوغنديّة
5.3	الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة – كيف يعكس اتّجاه التّمية البشريّة
5.4	ساحل العاج/كوت ديفوار – اللامساواة الأفقيّة تحلّ لغز «الأعجوبة الأفريقيّة»
5.5	فوائد الحوار التّشاركيّ لمنع النّزاع، وحدوده

## الجدول

1.1	بلدان تشهد ارتدادات في دليل التّمية البشريّة
1.2	انخفاض في فقر الدّخل، 2001-1981
1.3	نطاق نموّ الدّخل
3.1	الانفاقات العسكريّة تُقرّم المساعدات التّمويليّة الرّسميّة في البلدان الغنيّة
4.1	تغيّرات الرّفاه في نكاراغوا – كلفة أسعار البنّ المتراجحة، 2001-1998
5.1	النّزاعات تكلف باطراد مزيداً من أرواح البشر
5.2	الموارد الطبيعيّة ساعدت على وقد النّزاعات في بلدان عديدة
5.3	عمليّات بناء السّلام ما بعد النّزاع تُمارس سلطات حكوميّة

## الرّسوم التّوضيحية

1.1	متوسّط العمر المتوقّع يتحسنّ في معظم الأقاليم
1.2	معدلات وفيات الأطفال واتّجاهاتها أخذت في التحسّن
1.3	الديموقراطيّة تحرّز تقدماً
1.4	التّمية البشريّة تتحسنّ في معظم الأقاليم
1.5	اختلاف في الدّخل، تشابه في دليل التّمية البشريّة
1.6	أطفال خارج المدارس – معظمهم في أفريقيا وجنوب آسيا
1.7	سنوات الدّراسة – الفجوات باقية
1.8	فرض التّبيقي في أفريقيا جنوب الصّحراء ليست أفضل بكثير ممّا كانت عليه في إنكلترا أربعينات القرن التّاسع عشر
1.9	الصّدمة الديموغرافيّة للأيدز/السيدا تفوق مثيلتها النّاجمة عن الحرب العالميّة الأولى
1.10	أطفال أقلّ يموتون – لكنّ التّقدم يتباطأ
1.11	وفيات الطّفولة – الفجوات بين الأغنياء والفقراء تتسع
1.12	الدّخل ليس العامل المحدّد للوفيات المواليديّة
1.13	نموّ الدّخل وتحسّن معدّل وفيات الأطفال في الهند والصين يتباعدان
1.14	الصين والهند تتخلفان في وفيات الطّفولة
1.15	تقارب النموّ – وتقارب المداخل المطلق
1.16	أين يوجد المال
1.17	تقويت الهدفين الخاصين بالأطفال
1.18	وفيات الطّفولة – التّكلفة البشريّة
1.19	وفيات الطّفولة – التّكلفة التراكميّة للمرامي المّفوتة
1.20	انعدام المنافذ إلى المياه النّظيفة – التّكلفة البشريّة

1.21	فقرُ الدُّخْل - التَّكْلِفَةُ البَشَرِيَّة
1.22	أطفالٌ غيرُ ملتحقين بالمدارس - التَّكْلِفَةُ البَشَرِيَّة
1.23	بناتٌ غيرُ ملتحقَات بالمدارس - التَّكْلِفَةُ البَشَرِيَّة
1.24	الدُّخْل لا يتنبأ بالتَّمَكِين الجُنُوسِي
2.1	اللَّامساواة في الدُّخْل - بلدانٌ وأقاليمٌ مختارة
2.2	تقطيعُ فطيرة الدُّخْل إلى شرائح
2.3	وضَعُ الفقراء - لمتوسط الدُّخْل أهميته، وللإمساواة أيضاً أهميتها
2.4	أطفالُ الأُسَر الأشدَّ فقراً هم الأغلَبُ ترجيحاً للوفاة
2.5	حلقةُ اللَّامساواة - من الولادة حتى شباب البلوغ، حالةُ الفقراء أسوأ
2.6	فوارقُ التَّنمية البَشَرِيَّة بين الأقاليم الصَّيْنِيَّة
2.7	عالمُ التَّعليم المكسيكي
2.8	أطفالُ الأرياف يواجهون مخاطرَ الوفاة بنسبة أكبر
2.9	إتمامُ الدَّراسة الابتدائية في باكستان
2.10	الفقرُ في غواتيمالا - الرِّابطُ العرقي والمكان
2.11	وفياتُ الأطفال - فجوةٌ متنامية بين الأغنياء والفقراء
2.12	تنزانيا - تخفيضُ الفقر مقصورٌ على العاصمة
2.13	الفقرُ المُدقع : نسَاقان متخيلان للعام 2015
3.1	رؤيةٌ تطلعيةٌ - الاتِّجاهاتُ في المعونة منذ سنة 1960
3.2	عُصبةٌ مانحي المعونات
3.3	أكثرُ غنى ولكن أقلَّ سخاءً - الثَّروة تتنامى بأسرع من المعونة...
3.4	... غير أن الأداء متفاوت
3.5	التقدم ما بعد مونترالي لتحقيق غاية المساعدة الإنمائية الرسمية
3.6	الفجوة في تمويل أهداف التَّنمية للألفية
3.7	تركيبُ المعونة المُزْدادة
3.8	تفاوتٌ في معونات المانحين لأشدَّ البلدان فقراً
3.9	الوضعُ الماليُّ الحكومي المُجهَد في مجموعة البلدان السَّبعة
3.10	الإنفاقاتُ العسكريَّة مقابل المساعدات التَّنمويَّة
3.11	الإتاحةُ الفوريَّة للمعونة عبر مرفق التمويل الدولي
3.12	تقلُّبات المعونة جارية على قدم وساق
3.13	عُصبةٌ مانحي المعونات المقيدة
3.14	ضريبةُ المعونة - تكاليفُ تقييد المعونات
4.1	الصَّادراتُ تزداد كحصة في الدُّخْل
4.2	نُمو الصَّادرات العالمية المصنَّعة
4.3	التَّعريفاتُ في انخفاض
4.4	نجاحُ التَّصدير مركزٌ إلى حد كبير
4.5	تراجُعُ حصة أفريقيا جنوب الصحراء من التجارة العالمية
4.6	الصَّادرات العالمية : البلدانُ الغنيَّة ما زالت مهيمنة
4.7	القيمة المُضافة للتَّصنيع : الحِصصُ المتحوِّلة في العالم النامي
4.8	تخفيضُ التَّعريفات ليس العلاج السَّحري للنُّمو
4.9	التدرُّجُ المُعكس في الصَّرائب التجاريَّة
4.10	تأثيرُ الصَّرائب الانعكاسيَّة
4.11	ضخْمٌ ويزداد ضخامةً : دعمُ البلدان الغنيَّة للزَّراعة

- 4.12** سُكَّرُ الاتِّحادِ الأوروبِّيِّ - كيف تُفَرِّطُ في الانتاجِ وتُغْرِقُ الأسواقَ العالمِيَّةَ
- 4.13** إنتاجُ القطنِ الأميركيِّ - محصَّنٌ ضدَّ التَّغْيِراتِ في الأسعارِ العالمِيَّةَ
- 4.14** أسعارُ البنِّ وإنتاجُه في إثيوبيا
- 5.1** انخفاضُ عددِ النِّزاعاتِ منذَ 1991
- 5.2** مخاطرُ الأمنِ تتحوَّلُ إلى أفريقيا
- 5.3** أولويَّاتُ الإنفاقِ لبلدانِ التَّنميةِ البشريَّةِ المتدنيَّةِ التي شهدتِ نزاعاتٍ منذَ عهدٍ قريبٍ
- 5.4** المعونةُ لإعادةِ البناءِ معَ بعدِ النِّزاعِ - السِّيَاساتُ قبلَ الحاجاتِ

### مُساهمةٌ خاصَّةٌ

تحدِّياتُ أمامِ إعادةِ البناءِ بعدِ النِّزاعِ: عِبْرٌ من أفغانستان أُشْرَفَ غاني

### خريطة

- 1.1** جغرافيَّةٌ وفياتُ الأطفالِ - التَّقدُّمُ باتِّجاهِ غايةِ أهدافِ التَّنميةِ للألفِيَّةِ

## مؤشِّراتُ التَّنميةِ البشريَّةِ

### دليلُ القارئِ

ملاحظةٌ على الجدولِ 1 : عن دليلِ التَّنميةِ البشريَّةِ هذا العامِ

### رصدُ التَّنميةِ البشريَّةِ : تكيُّيرُ خياراتِ البَشَرِ....

- 1** دليلُ التَّنميةِ البشريَّةِ
- 2** اتِّجاهاتُ دليلِ التَّنميةِ البشريَّةِ
- 3** الفقرُ البشريُّ وفقرُ الدُّخْلِ: البلدانُ الناميةُ
- 4** الفقرُ البشريُّ وفقرُ الدُّخْلِ: بلدانُ منظمةِ التعاونِ والإنماءِ الاقتصاديِّ؛ وسطُ أوروبا وشرقُها؛ رابطةُ الدولِ المستقلَّةِ

### ... للعيشِ حياةٌ مديدة، صحيَّةٌ ...

- 5** الاتِّجاهاتُ الديموغرافيَّةُ
- 6** الاتِّزامُ بالصِّحَّةِ: المواردُ والمنافذُ والخدماتُ
- 7** الماءُ والصِّرفُ الصِّحِّيُّ والتغذيةُ
- 8** اللامساواةُ في صحَّةِ الأمهاتِ والأطفالِ
- 9** الأزمانُ والمخاطرُ الصحيَّةُ الرئيَّسيَّةُ عالمياً
- 10** التَّبقيُّ: التَّقدُّمُ والنَّكساتُ

### ... لاكتسابِ المعرفةِ ...

- 11** الاتِّزامُ بالتعليمِ: الإنفاقُ العامُ
- 12** الإلِّمامُ بالقراءةِ والكتابةِ، والاتِّحاقُ بالمدارسِ
- 13** التَّقانةُ: الانتشارُ والابتكارُ

### ... إمكانيةُ الوصولِ إلى المواردِ الضروريَّةِ لمستوى عيشٍ لائقٍ ...

- 14** الأداءُ الاقتصاديُّ

15	اللامساواة في الدخل أو الاستهلاك
16	هيكلية التجارة
17	مسؤوليات البلدان الثرية : المعونة
18	مسؤوليات البلدان الثرية : التخفيف من أعباء الدين، التجارة
19	تدفقات المعونة، رأس المال الخاص، الدين
20	الأولويات في الإنفاق العام
21	البطالة في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي

### ... فيما يحافظ عليها للأجيال القادمة ...

22	الطاقة والبيئة
----	----------------

### ... حماية الأمن الشخصي ...

23	اللاجئون والأعداء الحربية
24	ضحايا الجريمة

### ... وإنجاز المساواة لجميع النساء والرجال

25	دليل التنمية المتعلق بالجنوسة
26	مقياس تمكين الجنوسة
27	اللامساواة الجنوسية في التعليم
28	اللامساواة الجنوسية في النشاط الاقتصادي
29	الجنوسة وعبء العمل وتخصيص الوقت
30	المشاركة السياسية للنساء

### الوثائق الرسمية عن حقوق الإنسان والحقوق العمالية

31	حالة الوثائق الرسمية الدولية الرئيسية عن حقوق الإنسان
32	حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمالية الأساسية
33	مؤشرات أساسية لبلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة

### ملاحظة على الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية

#### ملاحظات تقنية

1	حساب أدلة التنمية البشرية
2	جانبان لعملة تخفيض الفقر الواحدة - لِمَ للنمو والتوزيع أهميتهما
3	تقييم التقدم نحو أهداف التنمية للألفية

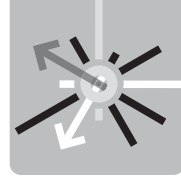
#### تعريف المصطلحات الإحصائية

مراجع إحصائية

تصنيف البلدان

دليل المؤشرات

دليل مؤشرات أهداف التنمية للألفية في جداول المؤشرات



## التعاون الدولي على مفترق طرق المعونة والتجارة والأمن، في عالمٍ غير متساوٍ

إنتهى عام 2004 بِحَدَثٍ بَيْنَ القُوَّةِ التَّدْمِيرِيَّةِ للطبيعة، والقُوَّةِ التَّجْدِيدِيَّةِ للشَّفَقَةِ البشريَّةِ. فالموجاتُ المَدِّيَّةُ العارِمةُ - التَّسُونامي - التي أُنْدَفَعَت عبر المحيط الهندي، خَلَفَت أَكْثَرَ من ثلاثمئة ألفِ قَتِيلٍ وملايينَ المشرَّدين. وفي خلالِ أَيامٍ من التَّسُونامي، ولَدَّت إحدى أسوأ الكوارث الطبيعيَّةِ في التاريخ الحديثِ أعظمَ جهودِ الإغاثةِ الدوليَّةِ على الإطلاق؛ مظهرَةً ما يمكنُ إنجازُه عبرَ التَّضامنِ العالميِّ، عندما يُلْزِمُ المجتمعُ الدوليُّ نفسه القيامَ بمسعىٍ عظيمٍ.

في كلِّ ساعةٍ، وبعيداً عن  
وهجِ الاهتمامِ الإعلاميِّ،  
يموت أكثرُ من 1200 طفل

تُعطي نتائجُ مُرضيةٍ، والموعِدُ النَّهائِيُّ للوفاءِ بهذه الأهدافِ الإنمائيَّةِ، هو العام 2015. على الرَّغمِ من أنَّ التَّمتيةَ البشريَّةَ تستلزمُ أكثرَ من أهدافِ التَّمتيةِ للألفيَّةِ، فإنَّ الأهدافَ تُوفِّرُ مع ذلكِ نقطةَ مرجعيَّةٍ حاسمةَ لقياسِ مدى التقدُّمِ نحوِ إنشاءِ نظامٍ عالميٍّ جديدٍ؛ أكثرُ إنصافاً، وأقلُّ افتقاراً، وأفضلُ أماناً. وفي سبتمبر/أيلول 2005، سوف تتجمَّعُ حكوماتُ العالمِ في الأممِ المتَّحدةِ مرَّةً أخرى لاستعراضِ التطلُّوراتِ الحاصلةِ منذ توقيعها إعلانَ الألفيَّةِ؛ ورَسَمِ مسارِ العقدِ المُنتهيِ بالعام 2015.

ليس ثمةَ سببٍ يُذكَرُ للاحتفالِ. صحيحٌ أنَّ بعضَ التقدُّماتِ الهامَّةِ في التَّمتيةِ البشريَّةِ قد سُجِّلتِ منذ التوقيعِ على الإعلانِ، حيثِ تراجمتِ الفاقةُ وتحسَّنتِ المؤشَّراتُ الاجتماعيَّةُ؛ كما وفَّرتِ الأهدافُ نقطةَ مركزيَّةٍ للاهتماماتِ الدوليَّةِ، واضعةً التَّمتيةَ ومكافحةَ الفقرِ على جدولِ الأعمالِ الدوليِّ بأسلوبٍ بدأ تخيلُه متعذراً قبل ذلكِ بعشرةِ أعوامٍ. فقد تميَّزَ عام 2005 بحملةٍ كونيَّةٍ غيرِ مسبوقَةٍ، مخصَّصةٍ لجعلِ الفقرِ أثراً من الماضي. وبالفعل، ظهرتِ سمةُ هذه الحملةِ بتقدُّمِ في المعونةِ وتخفيفِ أعباءِ الديونِ؛ خلالَ مؤتمرِ القمةِ لمجموعةِ الاقتصادياتِ الصناعيَّةِ الرئيسيَّةِ الثماني. والعبرةُ في ذلكِ أنَّ بإمكانِ التَّعبئةِ العامَّةِ، المدعومةِ بِحُججٍ قويَّةٍ، أن تُغيِّرَ العالمَ. على الرَّغمِ من ذلكِ، وفيما تستعدُّ الحكوماتُ لمؤتمرِ قمةِ الأممِ المتَّحدةِ عام 2005، يشكُلُ التقريرُ الإجماليُّ عن سيرِ التقدُّمِ قراءةً مسبِّبةً للاكتئابِ. فمعظمُ البلدانِ

كانتِ التَّسُونامي مأساةً جليَّةً للغاية، يتعذَّرُ التَّنبؤُ بها، وليس ممكناً إلى حدِّ بعيدٍ تلافي وقوعها؛ ولكنَّ ثمةَ مأسٍ أخرى أقلُّ وضوحاً، يمكنُ التَّنبؤُ بها أطرادياً، ومن السَّهلِ بمكانٍ منعُ حدوثها. ففي كلِّ ساعةٍ، وبعيداً عن وهجِ الاهتمامِ الإعلاميِّ، يموت أكثرُ من 1200 طفل؛ وهو ما يوازي ثلاثِ موجاتِ تَّسُوناميَّةٍ في الشَّهرِ، كلُّ شهرٍ؛ تضربُ أكثرَ مواطني العالمِ عُرْضَةً للتأدِّي - ألا وهُمُ الأطفالُ. ولسوفَ تتباينُ مسبباتُ الوفاةِ، غيرَ أنَّ من المستطاعِ إرجاعَ أغلبيتها السَّاحقةِ إلى مَرَضِيَّةٍ منفردةٍ - الفاقة؛ وهي، على نقيضِ التَّسُونامي، مَرَضِيَّةٌ قابِلَةٌ للتلافي. وفي مقدورِ العالمِ؛ بما لديه اليومِ من تقانةٍ، ومواردٍ ماليَّةٍ، ومعرفةٍ متراكمةٍ؛ أن يتغلَّبَ على الحرمانِ المفرطِ. مع ذلكِ، نسمحُ كمجتمعٍ دوليٍّ للفقرِ بإهلاكِ أرواحٍ بشريَّةٍ؛ على نطاقٍ يقزِّمُ وقعَ التَّسُونامي.

قبلَ خمسةِ أعوامٍ مضت، وفي مستهلِّ الألفيَّةِ الجديدةِ، توحدتِ حكوماتُ العالمِ في تقديمِ وعدٍ مرموقٍ لضحايا الفقرِ الكونيِّ. فخلالَ اجتماعِ في الأممِ المتَّحدةِ، وقَّعتِ إعلانَ الألفيَّةِ - وهو تعهدٌ مهيبٌ «بتحريرِ إخوتنا الرِّجالِ والنِّساءِ والأطفالِ من أوضاعِ الفقرِ المُدْفِعِ، المُهينةِ والمُخَيِّبةِ»، ويوفِّرُ الإعلانُ رؤيةً جَسورةً؛ تتجدَّرُ في التزامِ مشتركٍ بحقوقِ الإنسانِ والعدالةِ الاجتماعيَّةِ على نحوٍ شاملٍ، وتدعمها غاياتٌ واضحةٌ ومحدَّدةٌ الموافيت هي أهدافُ التَّمتيةِ للألفيَّةِ - التي تشملُ إنقاصَ الفقرِ بنسبةِ النِّصفِ، وتخفيضَ وفياتِ الطفولةِ، وتزويدَ كلِّ أطفالِ العالمِ بالتَّعليمِ، والحدِّ من الأمراضِ المُعديةِ، وتكوينِ شراكةٍ عالميَّةٍ جديدةٍ

ليست على المسار المطلوب لمُعظم الأهداف الإنمائية؛ كما أنّ التّمية البشريّة تتعثر في بعض المجالات الرئيسيّة، وأنواع اللّامساواة الحادّة أصلاً أخذت في الاتّساع. طبعاً، من الممكن إيجاد صياغات ديبلوماسيّة واصطلاحات مهذّبة متنوّعة لوصف التّباعد بين التّقدم في التّمية البشريّة وبين الطّموح المعلن عنه في إعلان الألفية؛ ولكن، يجب عدم السّماح لأيّ منها بحجب حقيقة بسيطة؛ وهي أنّ الوعد لفقراء العالم يَنْتهك.

يُسمّ العام 2005 بأنه مفترق طرق؛ تواجه فيه الحكومات بوجوب اتّخاذ القرار، الذي من خياراته اغتنام الفرصة لجعل هذه السنة بداية «عقد للتّمية». وإذا وُضعت الاستثمارات والسياسات المستلزمة لإنجاز أهداف التّمية للألفية في موقعها الصحيح اليوم، فإنّ الوقت لم يفت بعد للوفاء بوعد إعلان الألفية – لكنّ الوقت أخذ في النّفاد. ويوفّر مؤتمر قمة الأمم المتحدة فرصة حاسمة لتبني خطط العمل الجسورة: المتطلّبة ليس فقط للرجوع إلى المسار نحو أهداف العام 2015، وإنّما أيضاً للتغلّب على أشكال اللّامساواة العميقة العوّز التي تُقسّم الأمم، وصوّغ نسق جديد من العولمة أكثر عدلاً.

أما الخيار الآخر فيتمثّل في مواصلة العمل من منطلق أنّ كلّ شيء على ما يرام، وجعل 2005 العامّ الذي يَنْكث فيه تعهد إعلان الألفية، ومن نتائج هذا الخيار أنّ الجيل الحاليّ من القادة السياسيّين سوف يدخل التاريخ بوصفه الجيل الذي سمح بإفشال الأهداف الإنمائية للألفية إبان سهره على إنجازها. وعوضاً عن التّقدم بإجراءات عمليّة، يُمكن لمؤتمر قمة الأمم المتحدة التّقدم بسلسلة جديدة من الإعلانات الطنّانة؛ مع تبرّع البلدان الغنية بمزيد من الأقوال دونما أيّ أفعال. ولسوف تكون لمثل هذه النتيجة عواقب واضحة على فقراء العالم؛ لكنّها، في عالم من تزايد المخاطر والفرص المترابطة، سوف تعرّض للخطر أيضاً أوضاع الأمن والسلام والازدهار العالميّة.

يوفّر مؤتمر القمة هذا العام فرصة بالغة الأهميّة للحكومات الموقّعة على إعلان الألفية كي تظهر أنها جادّة في ما تقول – وأنها قادرة على الإقلاع عن التّصرف «كأن كلّ شيء على ما يرام». فهذه هي الفرصة المواتية لإثبات أنّ إعلان الألفية ليس مجرد وعد على الورق، وإنّما هو التّزام بالتغيير. ومؤتمر القمة هو الفرصة المتّاحة لتعبئة موارد الاستثمار وتطوير الخطط، المستلزمة لبناء دفاعات قادرة على وقف الموجة المديّة للفاقة العالميّة. وكلّ ما تدعو إليه

الحاجة، هو الإرادة السياسيّة للعمل وفق الرّؤية التي حدّدت الحكومات معالِمها قبل خمسة أعوام.

## تقرير التّمية البشريّة للعام 2005

يدور هذا التقرير حول حجم التّحدّي الذي يواجهه العالم في مستهلّ العدّ التنازليّ للسنوات العشر الباقية حتى العام 2015، ويتمحور حول ما يمكن للحكومات في البلدان الغنيّة أن تفعله للوفاء بجانبها من صفقة الشراكة الكونيّة. هذا لا يعني ضمناً أنّ حكومات البلدان النّامية خلّو من المسؤوليّة، لأنّ لديها، على نقيض ذلك، مسؤوليّة أوليّة؛ إذ لا يمكن لأيّ حجم من التّعاون الدوليّ أن يعوّض عمّا تفعله حكومات تُقصر عن وضع التّمية البشريّة في صدر أولوياتها، أو عن احترام حقوق الإنسان، أو عن معالجة اللّامساواة، أو عن استئصال الفساد. ولكنّ من دون الاتّزام مجدداً بالتّعاون المدعوم بالإجراءات العمليّة، سوف تُتوّت الأهداف الإنمائية

هذه هي الفرصة المواتية لإثبات أنّ إعلان الألفية ليس مجرد وعد على الورق، وإنّما هو التّزام بالتغيير

### الإطار 1 أهداف التّمية للألفية

سوف تُراجع الجمعية العامّة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2005 الإنجازات التي تحقّقت منذ إعلان الألفية في عام 2000، بما في ذلك التّقدم نحو أهداف التّمية للألفية. وتوفّر هذه الأهداف الثمانية معايير مملوسة لقياس التّقدم في ثمانية مجالات، حدّدت سنة 2015 موعداً لتحقيق معظمها:

- الهدف 1 استئصال الجوع والفقر الشديدين. إنقاص نسبة الذين يعيشون بأقلّ من دولار واحد في اليوم، ونسبة سوء التغذية، إلى النصف.
- الهدف 2 تحقيق شموليّة التعليم الابتدائي. ضمان تمكّن جميع الأطفال من إكمال التعليم الابتدائي.
- الهدف 3 تعزيز المساواة الجنوسية، وتمكين النساء من حياتهن. إزالة التّفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي؛ والمفضل حدوث ذلك بحلول العام 2005، أو في فترة لا تتجاوز العام 2015.
- الهدف 4 تخفيض نسبة وفيات الطّفولة. إنقاص نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين.
- الهدف 5 تحسين صحّة الأمومة. تخفيض معدّل الوفيات إبان الحمل والوضع بمقدار ثلاثة أرباع.
- الهدف 6 مكافحة فيروس نقص المناعة البشريّة / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الآيدز/ السّيدا)، والملاريا، وأمراض أخرى. وقف نهائيّ لانتشار فيروس نقص المناعة/الآيدز (السيدا) وأمراض أخرى، وألبداء في تقليص هذا الانتشار.
- الهدف 7 ضمان الاستقرار البيئي. إنقاص نسبة المحرومين من فرصة مستديمة للحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحيّ الآمن.
- الهدف 8 تطوير شراكة عالميّة شاملة للتّمية. إصلاح أنظمة المعونات والتجارة، مع معاملة خاصّة لأفقر البلدان.

ثمة خطرٌ حقيقيٌّ من أن الأعوامَ العشرةَ المقبلة، شأنها في ذلك شأنُ السنواتِ الخمسِ عشرةَ المنصرمة، سوف تقدمُ للتنمية البشرية أقلَّ بكثيرٍ مما وُعدَ به

– وسيتذكرُ التاريخُ إعلانَ الألفيةِ كمجردِ مجموعةٍ أخرى من العودِ الجوفاءِ.

نركزُ في هذا التقرير على ثلاث ركائزٍ للتعاون، يستلزم كلُّ منها الترميمَ على نحوٍ عاجل. الركيزةُ الأولى هي المساعداتُ الإنمائية، حيث تُشكّلُ المعونةُ الدوليةُ استثماراً أساسياً في التنمية البشرية. ويمكن قياسُ عائدات ذلك الاستثمار من زاوية القدرات البشرية الكامنة؛ عندما يُطلق لها العنانُ بتفادي الأمراض والوفيات الممكنة نالفيها، وتوفير التعليم لجميع الأطفال، والتغلبُ على مختلف أنواع اللامساواة بين الجنسين، وخلقِ الأوضاع الكفيلة بنمو اقتصاديٍّ مستدام. في الوقت الراهن، تعاني المساعداتُ الإنمائيةُ من مشكلتين: هما النقصُ المزمّن في التمويل، والنوعيةُ الرديئة. وقد حدثت تحسّنات على هاتين الجبهتين كليهما، غير أنه ما زال هناك قدرٌ كبيرٌ مما ينبغي فعله لسدّ الفجوات في تمويل الأهداف، وتحسين مردود القيمة.

الركيزةُ الثانية هي التجارةُ الدولية؛ إذ يمكن للتجارة، في الأوضاع الصحيحة، أن تكون بمثابة حفّازةٍ قويّة للتنمية البشرية. وكانت «جولةُ التنمية» في الدوحة التي أطلقت إبان محادثات منظمة التجارة العالمية عام 2001، قد وفّرت لحكومات البلدان الغنيّة فرصةً خلق تلك الأوضاع؛ لكن أربع سنوات انقضت دونما تحقيق أي شيء ذي مغزى. فالسياساتُ التجاريّة للبلدان الغنيّة تحرم البلدان الفقيرة والفقراء من حصّةٍ عادلة في الازدهار العالمي – وتتحدى الالتزام المعقود في إعلان الألفية – علماً بأنّ للتجارة إمكانيّة، تفوق ما للمعونات إلى حدٍ كبير، كي تزيد حصّة أفقر بلدان العالم وشعوبه من الازدهار الكوني. فتقييد تلك الطاقة الكامنة، عبر سياساتٍ تجارية غير منصفة، يتناقض مع التزام بالأهداف الإنمائية للألفية. أكثر من ذلك، فإنه جائرٌ ونفاقيٌّ.

ثالثةُ ركائزِ التعاون هي الأمن، لأنّ النزاعات العنفيّة تُفسد حياةً مئات الملايين من بني البشر؛ كما أنها مصدرٌ لانتهاكات حقوق الإنسان بانتظام، وعائقٌ في وجه التقدم نحو أهداف التنمية للألفية. وقد تغيّرت طبيعة النزاعات، وبرزت تهديداتٌ جديدة للأمن الجماعي. فني عالم متزايد الارتباط، لا مفرّ من أنّ هذه المخاطر؛ التي يكوّنها فشل في منع النزاع، أو في اغتنام الفرص المتاحة للسلام؛ سوف تعبر الحدود القومية، ويمكن للتعاون الدولي الأكثر فعالية أن يساعد في إزالة الحاجز الذي أقامته النزاعات العنفيّة أمام التقدم نحو الأهداف؛ خالقاً بذلك الظروف الملائمة لتسريع عجلة التنمية البشرية والأمن الحقيقي.

ومن الضروريّ أن تُرمّم كلُّ من هذه الركائز الثلاث للتعاون الدولي في وقت واحد، لأنّ الفشل في أي مجال واحد سوف يقوّض الأساسات التي يُبنى عليها التقدم المُقبِل. فالقوانين الأكثرُ فعاليةً للتجارة الدولية لن تكون لها أي أهمية تُذكر لدى بلدان يُصد فيها النزاع العنفيّ فرصَ المشاركة في التجارة؛ كما أنّ زيادة المعونة من دون قوانينٍ تجارية أكثر عدالةً سوف تُعطي نتائج أقلّ من مثلى. أضف إلى ذلك، أنّ السلام؛ من دون احتمالات التحسّن في رفاه الإنسان وتخفيض الفقر التي يمكن توفيرها عبر المعونة والتجارة؛ سوف يظل كينونةً هشة.

### حالة التنمية البشرية

قبل خمسِ عشرة سنة، تطلّع تقريرُ التنمية البشرية الأولُ قدماً إلى عقدٍ من التقدم المُتسارع؛ وتنبأ، متفائلاً، بأنّ «تسعينات القرن العشرين تتطورُ كعقدٍ للتنمية البشرية، لأنه نادراً ما وُجد مثل هذا الإجماع على الأهداف الحقيقية لاستراتيجيات التنمية». اليوم، مثل هذا الإجماع على الأهداف الحقيقية إجماعٌ أيضاً على التنمية؛ وهو الإجماع الذي عبّر عنه بقوة في تقريرَي مشروع الأمم المتحدة للألفية، والمفوضيّة لأجل أفريقيا التي ترعاها المملكة المتحدة. لكن الإجماع، لسوء الحظ، لم يُنتج حتى الآن إجراءاتٍ عمليّة – كما أنّ هناك دلائلٌ عن العقد المقبل تُنذرُ بالسوء. فثمة خطرٌ حقيقيٌّ من أنّ الأعوامَ العشرةَ المقبلة، شأنها في ذلك شأنُ السنوات الخمسِ عشرةَ المنصرمة، سوف تقدمُ للتنمية البشرية أقلَّ بكثيرٍ مما يعدُّ به التوافقُ الجديد.

لقد تحقّق الكثيرُ منذ أول تقارير التنمية البشرية، فأبناءُ البلدان النامية هم في المتوسط أحسنُ صحّةً، وأفضلُ علماً، وأقلُّ افتقاراً – وعلى الأرجح أنهم سيعيشون في ديموقراطياتٍ متعدّدة الأحزاب. فمُنذُ سنة 1990، ازداد متوسطُ العمر المتوقع في البلدان النامية عامين؛ وانخفض مجموعُ وفيات الأطفال سنوياً بثلاثة ملايين، وقُلَّ عددُ الأطفال خارج المدرسة بثلاثين مليوناً، ونجا ما يزيد على 130 مليون إنسان من براثن الفقر المدقع.

من الواجب ألاّ يستهان بهذه المكاسب للتنمية البشرية، ولا أن يُبالغ فيها، ففي سنة 2003، سجّل 18 بلداً بمجموع سكانيّ يبلغ 460 مليوناً علامات على دليل التنمية البشرية أقلّ ممّا كانت عليه عام 1990 – ما يُمثّل ارتداداً لا سابق له. وفي وسط اقتصادٍ عالميٍّ متزايدٍ الازدهار، يموت

يَفوقَ مجموعَ الدَّخْلِ  
لأغنى 500 إنسان  
في العالم دَخَلَ  
أفقر 416 مليوناً من أبنائه

الجماعي. ففي عالمنا المترابط، يكون أيُّ مستقبلٍ مبنيٍّ  
على أسسِ الفاقةِ الواسعةِ النطاقِ وسَطِ الوفرةِ غيرِ فعَّالٍ  
اقتصادياً، وليس قابلاً للاستدامة سياسياً، ومن المتعذر  
تبريره أخلاقياً.

من بين أكثر أنواع اللامساواة الأساسية، هي تلك الفجوات  
في متوسط الأعمار المتوقع: حيث فرصة عيش الإنسان في  
زامبيا اليوم إلى عمر الثلاثين أقل مما كانت عليه لإنسان  
وُلد في إنكلترا عام 1840 - والفجوة أخذت في الاتساع،  
مع احتلال مرض الأيدز/السيدا لبَّ المشكلة. ففي أوروبا،  
كانت الصدمة الديموغرافية الأمدح منذ تشي «الطاعون  
الأسود» تلك التي عانتها فرنسا إبَّان الحرب العالمية الأولى؛  
حيث هبط متوسط العمر المتوقع 16 سنة، بالمقارنة، تواجه  
بوتسوانا هبوطاً في هذا المتوسط يبلغ 31 سنة؛ يلحقه بها  
مرض الأيدز/السيدا. وبالإضافة إلى هذه الأثمان البشرية  
المباشرة، يدمر الأيدز/السيدا البنية التحتية الاجتماعية  
والاقتصادية التي يعتمد عليها الإبلال. صحيح أن ما من علاج  
شاف لهذا المرض حتى الآن؛ غير أنه كان من الممكن فعلاً  
إنقاذ ملايين الأرواح، لو أن المجتمع الدولي لم ينتظر لحين  
تطور تهديدٍ خطيرٍ إلى أزمةٍ مكتملة التمو.

ليس هناك مؤشرٌ على التباعد بين الفرص المتاحة  
للتنمية البشرية، أشد استحوذاً على الانتباه، من وفيات  
الأطفال. فمعدلات الوفاة بين أطفال العالم تتراجع، لكن  
الاتجاه يتباطأ - فيما الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة  
تتعاظم. وهذا مجالٌ تكلف فيه الاتجاهات المتباطئة  
أرواحاً؛ إذ لو استُديم تقدم الثمانينات منذ العام 1990،  
لكان عدد وفيات الأطفال هذه السنة أقل بمليون ومئتي ألف.  
وتتحمل أفريقيا جنوب الصحراء نسبة متصاعدة من وفيات  
الطفولة، حيث تمثل المنطقة 20% من ولادات العالم  
و44% من وفيات أطفاله؛ غير أن تباطؤ التقدم يمتد إلى  
أبعد من أفريقيا جنوب الصحراء. فبعض «قصص النجاح»  
الأكثر وضوحاً للعولمة - بما في ذلك الصين والهند -  
تقتصر عن ترجمة تكوين الثروات وتزايد المداخيل إلى  
تخفيض مسرع لوفيات الأطفال. لذا، فإن الفجوة بين خلق  
الثروة، وبين هذا المؤشر البالغ الأهمية للتنمية البشرية،  
أخذت في الاتساع. وتمثل اللامساواة العميقة الجذور في  
التنمية البشرية لبَّ المشكلة.

في غضون ذلك، تستمر المناظرات محتدمة حول  
اتجاهات التوزيع في الدخل العالمي؛ غير أن الأمر الأقل  
عرضة للمناقشة هو الحجم الفعلي للامساواة. فمجموع

عشرة ملايين وسبعمئة ألف طفل كل عام قبل بلوغهم سنَّ  
الخامسة؛ ويعيش أكثر من مليار/بليون إنسان في فاقةٍ مُدلةٍ  
بأقل من دولارٍ واحدٍ للفرد في اليوم. وقد أحدث وباء فيروس  
نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب  
(الأيدز/السيدا) أمدح ارتدادٍ منفردٍ في تاريخ التنمية  
البشرية؛ حيث أودى عام 2003 بحياة ثلاثة ملايين إنسان،  
وحلّف خمسة ملايين آخرين مصابين بالمرض، كما يتم  
ملايين الأطفال.

يكون الاندماج العولمي ترابطات أكثر تعمقاً بين  
البلدان. فعلى الصعيد الاقتصادي، تتقلص المساحة بين  
الناس والبلدان على نحو متسارع؛ فيما توصل التجارة  
والتقانة والاستثمارات جميع البلدان، بعضها ببعض، في  
شبكة من الاعتماد المتبادل. غير أن مساحة التنمية البشرية  
بين البلدان موصومة بأنواع من اللامساواة العميقة الغور،  
والأخذة في الاتساع أحياناً، من حيث الدخل والفرص  
الحياتية. فخمس بني البشر يعيشون في بلدان يستهين الكثر  
فيها بإنفاق دولارين يومياً على فنجانٍ من قهوة الكابوتشينو؛  
فيما يبقى خمس آخر من البشر على قيد الحياة بأقل من  
دولارٍ واحد في اليوم، ويعيشون في بلدان يموت الأطفال فيها  
بسبب العوز إلى ناموسية بسيطة تقي من البعوض.

مع بداية القرن الواحد والعشرين، نعيش في عالم  
منقسم، يمثل حجم الانقسام فيه تحديات أساسية للمجتمع  
البشري العالمي؛ جزء منها أخلاقي ومعنوي، وبحسب  
تعبير نيلسون مانديلا في عام 2005، فإن «الفاقة الهائلة  
واللامساواة الفاحشة هما في عصرنا الحاضر - العصر  
الذي يفاخر فيه العالم بتقدمات مثيرة في العلوم، والتقانة،  
والصناعة، وتراكم الثروة - بليتان رهيبتان إلى حد وجوب  
تصنيفهما، جنباً إلى جنب مع العبودية والفضل العنصري  
(البارتهايد)، شرين اجتماعيين». ومن المستطاع فهد  
البليتين التوأمين، الفاقة واللامساواة؛ لكن التقدم يتسم  
بالتعثر والتفاوت.

إن للبلدان الغنية، وللفقيرة أيضاً، مصلحة في تغيير  
هذه الصورة؛ كما أن تخفيض الفارق الكبير في الثروات  
والفرص المتاحة التي تقسم المجتمع البشري ليس مكسب  
فئة يستلزم خسارة موازية من فئة أخرى. فإتاحة الفرص  
للناس في البلدان الفقيرة كي يعيشوا حياةً مديدة وصحية،  
ويؤمنوا لأطفالهم تعليماً لائقاً، وينجوا من الفاقة، لن تقلل  
من رخاء الآخرين في البلدان الغنية؛ وإنما، على النقيض  
من ذلك، ستساعد في بناء ازدهارٍ مشتركٍ وتعزيز أمننا

نامية مثل ماليزيا وسريلانكا تخفيضات كبيرة في هذه الوفيات عبر إجراءات بسيطة يمكن تطبيقها في المنزل؛ تُنسَّق على صعيد الإدارة المحلية وتُدعم بتدريب العمال الصحيين والقابلات، كما تُمول من الميزانية العامة.

• الخرافة 3: تفتقر البلدان الفقيرة إلى القدرة المؤسسية على رفع مستوى أداؤها. هذا غير صحيح. فالمؤسسات هامة، غير أن بلداناً فقيرة كثيرة حققت تقدماً سريعاً من خلال استخدام البنى المؤسسية بصورة خلاقة. فما فتئت مصر تحافظ على إحدى أسرع النسب في العالم لتخفيض وفيات الأطفال منذ العام 1980؛ كما تحققت بنغلادش وهوندياس ونيكاراغوا وفيتنام تقدماً سريعاً. وفي كل من الحالات المذكورة، أدمجت برامج مطبقة على صعيد الإدارة المحلية اللامركزية برامج صحة الأطفال والأمهات - بما فيها التحصين، ومعالجة الإسهالات، والرعاية الحملية - ضمن توفير الخدمات الصحية؛ كما استمرت هذه البلدان في تدريب العاملين الصحيين والقابلات، وتركيز الاهتمام على فئات السكان الأكثر تعرضاً للخطر. وحتى مناطق الأداء الوديع لا تفتقر إلى دليل القدرة على رفع المستوى. ففي ولاية مهاراشترا الهندية، وسع مشروع مدته 3 سنوات ويغطي 39 قرية برامج الرعاية الأساسية للأمهات قبل الوضع كي تشمل عنابة منزلية أو تدخلات سريرية بسيطة تكلف 5 دولارات للشخص المشمول بالرعاية. وانخفضت نسبة وفيات الرضع من 75 بين كل ألف ولادة حية خلال الفترة القاعدية (1993-1995) إلى 39 وفاة بعدها بثلاث سنوات. في الفترة ذاتها، لم تنخفض نسبة وفيات الأطفال في مقاطعة مجاورة إلا من 77 إلى 75 حالة لكل ألف ولادة حية.

تعكس القدرة على النمو السريع مدى العجز الكبير في التقدّمات الحالية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، تقل نسبة اللواتي يلدن بإشراف عاملين مؤهلين عن 40%، ويتراجع هذا الرقم إلى أقل من 30% في جنوب آسيا. بسلام آخر، ثمة أكثر من 60 مليون امرأة في العالم يلدن سنوياً من دون رعاية مؤهلين. ويزيد من القابلية للتأدي عدم المساواة في استعمال الخدمات، وهو موضوع رئيسي يتناوله الفصل الثاني. فأفقر النساء هن الأكثر ترجيحاً للإصابة بسوء التغذية، والأقل احتمالاً لاستفادة من الخدمات؛ لأنها غير متوفرة، أو غالية الثمن، أو رديئة النوعية. فضلاً عن قضية الخدمات، تزيد الظواهر الأعمق لعدم المساواة بين الجنسين من تفاقم المشكلة؛ حيث تشير تقديرات في الهند ونايجيريا، البلدين المبتليين بأعلى نسب الوفيات المواليدية، إلى أن المبعدة بين الولادات يمكن أن تخفض نسبة الوفيات بمقدار 20% و10% على التوالي. فالافتقار إلى السيطرة على الخصوبة، معطوفاً على اختلال توازن القوة داخل الأسرة وخارجها، عامل مركزي في هذه المشكلة.

ليست العوائق الحقيقية أمام التقدّم في تخفيض وفيات الأطفال مؤسسية أو مالية، رغم وجود مصاعب في كلا الجانبين؛ ولكن، لا بد من معالجة تدني نوعية الخدمات المقدمة والعجز المزمن في التمويل. في الوقت ذاته، ينبغي لاستراتيجيات تخفيض الفقر أن تركز بوضوح أكبر على الأسباب البنوية لارتفاع الوفيات؛ المرتبطة بتدني مكانة النساء ووجوه عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، والفشل في إعطاء الأولوية لصحة الطفل والأم.

من الممكن تفادي معظم وفيات الطفولة. وفي حين يستطيع النمو الاقتصادي تخفيض وفيات الأطفال، فإن نسب هذه الوفيات تبقى أعلى مما ينبغي بسبب النقص اللامبر في استخدام إجراءات فعالة، قليلة التكلفة، وذات تكلفة بسيطة - وبسبب الفشل في معالجة الأسباب البنوية للفقر وعدم المساواة.

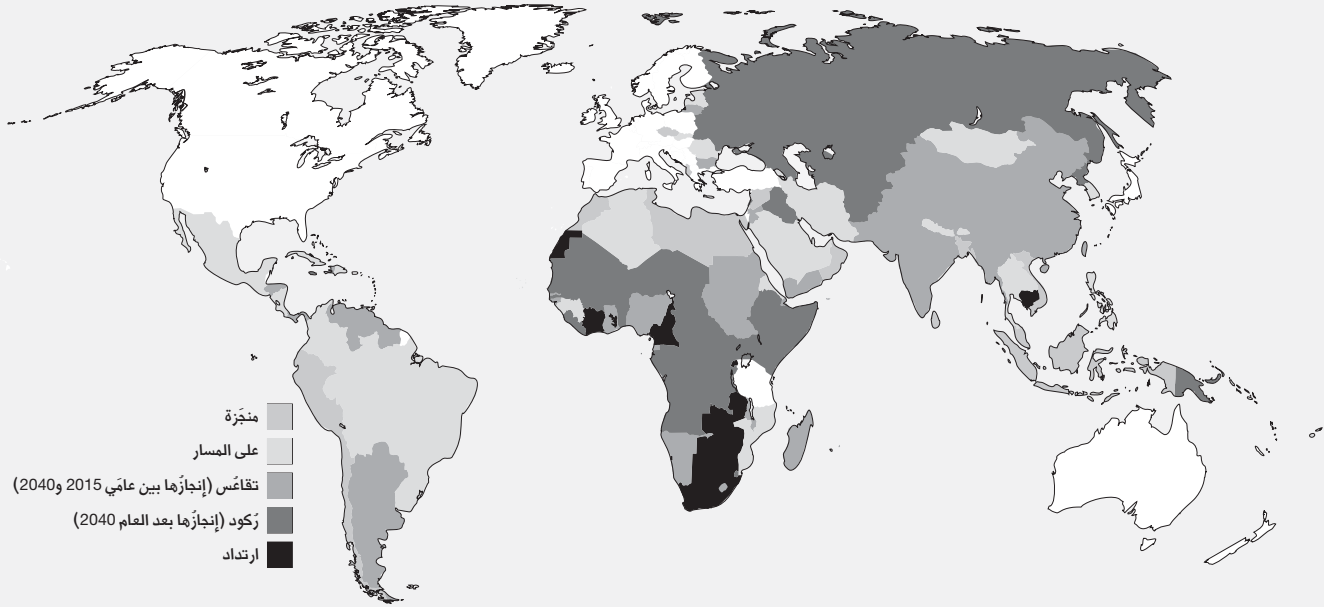
لقد حددت بحث عبر البلدان نشرته المجلة الطبية لانست في العام 2003 ثلاثاً وعشرين إجراء لها أفعال الأثر في خفض وفيات الأطفال - بينها 15 إجراء وقائياً و8 إجراءات علاجية - تتراوح بين توفير علاج التنمية الفموي، والأدوية، والناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية للوقاية من الملاريا، والرعاية الطبية الحملية والولادية؛ ويمكن توفير معظمها بتكلفة بسيطة، من قبل عمال صحيين مدربين والمجتمعات المحلية. وباستخدام مخطبات العام 2000، وافترض تغطية بنسبة 100% لهذه الإجراءات، استنتج كاتبو دراسة مجلة لانست أنه كان من الممكن تفادي ثلثي وفيات الأطفال - أي ما مجموعه 6 ملايين وفاة.

تبرز نتائج البحث مدى الإمكانات الكبيرة لمعالجة إحدى أخطر مشكلات التنمية البشرية التي تواجه المجتمع الدولي، حيث تسبب الأمراض المعدية والملوثات الجهازية، مثل التهابات الرئوية وتسمم الدم والإسهال والكرزاز، ثلثي وفيات الأطفال - وكل هذه الأمراض تقريباً يمكن الوقاية منها. وفي الإمكان إحداث تخفيض هائل في الوفيات الناجمة عن الإسهال وذات الرئة، البالغة حالياً 2.5 مليون وفاة، من خلال إجراءات على المستويات المحلية تدعمها الوكالات الحكومية؛ غير أن الأولويات الدقيقة لهذه الإجراءات تختلف من بلد إلى آخر. صحيح أنه ليس هناك حل واحد للجميع؛ لكن المشكلة المشتركة هي انخفاض نسبة تغطية الخدمات، وارتفاع مستويات عدم المساواة المرتبطة بالفقر، وإهمال قضية الوفيات المواليدية في سياسات الصحة العامة.

ثمة خرافات متعددة تدعم الفكرة القائلة إنه قد لا يمكن تحقيق غاية أهداف التنمية للألفية بتخفيض وفيات الأطفال إلى الثلث؛ نورد في ما يلي بعضاً من أكثرها شيوعاً:

• الخرافة 1: لا يمكن تحمل تكلفة خفض السريع. هذا غير صحيح. ثمة بلدان تواجه فعلاً مقبلاً مالياً رئيسية، ما يؤكد تالياً الحاجة إلى مزيد من المساعدات - لكن وفيات الأطفال مجال تعود فيه الاستثمارات الصغيرة بمرودات كبيرة. وحدد بحث حديث العهد عبر البلدان عن الوفيات المواليدية مجموعة من الإجراءات القادرة على خفض هذه الوفيات بنسبة 59% إذا وصلت تغطيتها إلى 90% في 75 بلداً ذا نسب عالية من الوفيات؛ ما يُنقذ 2.3 مليون نفس بشرية. وتساوي التكلفة البالغة مليار دولار قيمة الإنفاق العسكري في البلدان المتطورة خلال يومين.

• الخرافة 2: تحمل إجراءات التقانة العالية، مثل وحدات العناية الفائقة، مفتاح النجاح. هذا غير صحيح. لقد حققت السويد في نهاية القرن التاسع عشر، والمملكة المتحدة بعد العام 1945، تخفيضات سريعة في وفيات حديثي الولادة؛ بتطبيق نظام الرعاية الصحية المجانية قبل الوضع، ووجود طواقم مؤهلة خلال الوضع، وتوفير المزيد من المضادات الحيوية. كذلك حققت بلدان



ملاحظة: هذه الخريطة مؤسّبة وليست بحسب المقياس النسبي؛ كما أنها لا تعكس موقفاً من الوضع القانوني لأي بلد أو أراضٍ، أو من تعيين الحدود لأي تخوم. المصدر: معلومات محسوبة على أساس البيانات عن معدلات وفيات الأطفال ونسب الالتحاق بالمدسة من الأمم المتحدة (UN 2005b). للتفاصيل، أنظر الملاحظة التفسيرية 2.

## الإطار 3

## الهند - قصة نجاح في العولمة مع سجل متباين في التنمية البشرية

ترجع متناسب في الفقر. والمفلق أكثر من ذلك، أن التحسّن في معدلات وفيات الأطفال والرّضع أخذت في التباطؤ - بحيث خرجت الهند الآن عن السكّة المؤدّية إلى هذه الغاية في أهداف التنمية للألفية. صحيح أن بعض المدن الجنوبية قد تكون الآن في خضمّ فورة من التقانة الرّيفية، لكنّ طفلاً هندياً من كل 11 يموت خلال أعوامه الخمسة الأولى بسبب الافتقار إلى التقانة الوسيعة. ويتأثر نصف أطفال البلاد بسوء التغذية الذي لم يتحسن على نحو يذكّر؛ كما أن ربع البنات تقريباً، وأكثر من عشر الصّبيان، لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية.

لماذا لم يدفع نموّ الدّخل المتسارع بالهند إلى مسار أسرع لتخفيض الفقر؟ يتركز الفقر المدّقع في المناطق الرّيفية من ولايات حزام الفقر الشمالي - بما فيها بيهار، وماديا برادش، وأوتار برادش، والبنغال الغربية - بينما تحقق نموّ الدّخل الأكثر ديناميكية في ولايات أخرى، وفي المناطق الحضريّة وقطاع الخدمات. وفي حين انخفض الفقر الرّيفي بسرعة في بعض الولايات، مثل غوجارات وتاميل نادو، كان التقدّم أقل في الولايات الشمالية. على المستوى القومي، ترتفع نسب البطالة

(يتبع في الصفحة التالية)

«إن التحسّن البطيء في الوضع الصحيّ لشعبنا مسألة تثير قلقاً عميقاً، ونحن لم نوجه اهتماماً وافياً إلى الصحة العامة.»<sup>1</sup>

الدكتور مَنموهان سينغ، رئيس وزراء الهند، أبريل/نيسان 2005

أشيد بالهند على نطاق واسع بوصفها قصة نجاح في العولمة. فقد انتقلت خلال العقدين المنصرمين إلى نادي الأوائل في النمو الاقتصادي العالمي؛ حيث تزدهر صادراتها من منتجات التقانة العالية، وينجذب المستثمرون الأجانب إلى المستهلكين من طبقتها المتوسطة الصاعدة. لكن سجلّ البلاد في التنمية البشرية، كما اعترف رئيس الوزراء الهندي صراحةً، أقل إثارة للإعجاب من سجلها في الاندماج الكوّنّي.

تراجعت حالات فقر الدّخل من نحو 36% في أوائل التسعينات إلى ما بين 25% و30% اليوم؛ مع تشكيلك واسع في دقة الأرقام، بسبب مشاكل في البيانات المسحّية. غير أن الأدلة المتوفرة تشير إجمالاً إلى أن تسارع النمو لم يترجم إلى

## الفوارق بين الولايات في الهند

المؤشر	الهند	كيرالا	بيهار	راجستان	أوتار برادش
نسبة الإناث من السكان (%)	48	52	49	48	48
معدّل الوفيات دون الخامسة (لكل ألف ولادة حيّة)	95	19	105	115	123
معدّل مجموع الخصوبة (الولادات لكل امرأة)	2.9	2.0	3.5	3.8	4.0
ولادات برعاية صحيين محترفين (%)	42	94	23	36	22
أطفال يتلقون كلّ التّقيحات (%)	42	80	11	17	21

المصدر: المعهد الدولي لعلوم السكان (IIPS) وشركة أبحاث الرأي مأكرو (ORC Macro 2000).

فإنهن على الأرجح أكثر استفادة من الخدمات الصحية الأساسية؛ بيد أن في الإنجاب وهن أكبر عمراً، ويلدن من الأطفال عدداً أقل، مع ترجيح المباعدة بين الولادات - وهذه كلها عوامل ترتبط إيجابياً بتبقي الأطفال. فاللامساواة التعليمية بين الجنسين في الهند تعني مزيداً من وفيات الأطفال، بالإضافة إلى حرمان البنات من حق أساسي.

تتفاعل ظواهر عدم المساواة بين الولايات مع أنواع اللامساواة القائمة على أسس جنوسية ودخلية (أنظر الجدول). فما يزيد على نصف وفيات الأطفال يحدث في أربع ولايات - أوتاربرادش، بيهار، راجستان، ماديا برادش (أنظر الرسم) - تعاني أيضاً بعض أفدح أشكال اللامساواة الجوسية في الهند. وتبدو المعابر مع ولاية كيرالا مذهلة، حيث احتمال تبقي المولودات فيها حتى الخامسة يبلغ خمسة أضعاف ما هو عليه لنظيراتها في أوتار برادش؛ مع ضعف فرص الإلمام بالقراءة والكتابة، وترجيح العيش 20 سنة أكثر. وترتبط هذه الفوارق بالنقص المزمن في توفر الخدمات الصحية للولايات الشمالية، ذات النسب المرتفعة من وفيات الأطفال؛ وهو نقص يرتبط تبعاً بهيكلية الحكم على مستوى الولايات التي لا تحاسب على أعمالها.

سوف تتطلب ترجمة النجاح الاقتصادي إلى إنجازات في التنمية البشرية سياسات عامة تستهدف بوضوح توسيع نطاق توزيع المنافع المتأتية عن النمو والاندماج العالمي، وزيادة الاستثمار العام في المناطق الريفية والخدمات؛ لكن الحاجة تدعو - في المقام الأول - إلى قيادة سياسية تتولى القضاء على رداءة الحكم ومعالجة الأسباب الأساسية للامساواة الجوسية.

وهناك دلائل مشجعة على أن هذه القيادة بدأت في الظهور. ففي العام 2005، أطلقت الحكومة الهندية «المهمة القومية للصحة الريفية» بتمويل قدره مليار و500 مليون دولار؛ وهو برنامج يستهدف حوالي 300 ألف قرية، ويركز في البداية على الولايات الأفقر في الشمال والشمال الشرقي. وقد أعلنت التزامات بزيادة الإنفاق الحالي على الصحة العامة، وهو 0.9% من الدخل القومي، إلى 2.3%؛ كما تمت زيادة الإنفاق على التعليم. وفي إطار جهد لخلق الظروف من أجل تسريع النمو الريفي وتخفيض الفقر، جرى وضع برامج طموحة للاستثمار العام بغية توسيع البنية التحتية الريفية؛ بما في ذلك توفير مياه الشرب وبناء الطرق.

سوف يتطلب تحويل الالتزام المالي الإضافي إلى نتائج محسنة تركيزاً أقوى على التوصيل الفعال للخدمات، وإجراءات لتحسين نوعية الخدمات العامة؛ علماً بأنه ليس هناك نقص في النماذج المبتكرة التي يمكن الاهتداء بها. فقد حافظت ولايات مثل هيماشل برادش وتاميل نادو على تقدم سريع في التعليم، لا عبر زيادة مخصصات الميزانية فحسب، بل أيضاً بزيادة المحاسبة على أداء مقدمي الخدمات؛ وخلق حوافز مثل الوجبات المدرسية المجانية، والمنح الدراسية، والكتب المدرسية المجانية - بهدف رفع نسبة المشاركة للأسر الفقيرة.

يترشح التغلب على الإرث المتراكم عبر عقود من الزمن لقلّة الاستثمار في التنمية البشرية، وعلى الظواهر المتجذرة لعدم المساواة بين الجنسين، تحديات ضخمة جداً؛ كما يقتضي وجود قيادة سياسية رفيعة المستوى لمجابهة هذه التحديات. والفشل في توفير مثل هذه القيادة؛ وفي توسيع فرص الصحة والتعليم للجميع، بغض النظر عن الثروة والجنوسية، سيكون في نهاية المطاف معوقاً لفرص الهند مستقبلاً في الاقتصاد الكوني.

في المناطق الريفية، ويزداد الانتاج الزراعي بأقل من 2% سنوياً، وتشهد أجور عمال الزراعة ركوداً؛ كما صار النمو بالفعل «عاطلاً من العمل».

ففي ثمانينات القرن العشرين، كان كل 1% من نمو الدخل القومي يولد من فرص العمل ثلاثة أضعاف نتائجه في التسعينات.

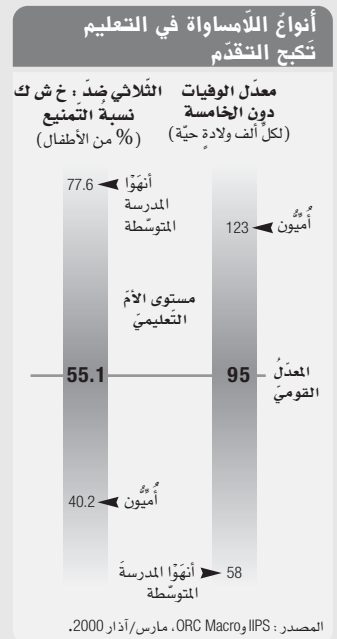
والمشكلة الأعمق التي تواجه الهند تكمن في إزتها من التنمية البشرية؛ وبخاصة في اللامساواة الجوسية المتفشية التي تعمل بالتفاعل مع الفقر الريفي وعدم المساواة بين الولايات على تقويض إمكانية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية.

ثمة حقيقة بسيطة قد تكشف أفسى أوجه اللامساواة بين الجنسين، وهي أن احتمالات موت البنات بين العامين الأول والخامس من عمرهن تفوق

احتمالات موت الصبيان في العمر نفسه بنسبة 50%؛ الأمر الذي يترجم إلى 130 ألف بنت «مفقودة» سنوياً؛ كما يظل معدل وفيات الإناث أعلى مما هو لدى الذكور إلى سن الثلاثين، عاكساً بذلك النمط الديموغرافي المعهود. وتعتبر هذه الفوارق الجوسية عن تفضيل واسع الانتشار للبنين، وبخاصة في الولايات الشمالية. ففي أحيان كثيرة، تحضر البنات - المتهنئات أقل من إخوتهن - إلى المراكز الصحية بعد بلوغهن مراحل متقدمة من المرض؛ ويؤخذن إلى أطباء أقل كفاءة؛ وتتفق على رعايتهن الصحية مبالغ أقل. وتترك المنزلة الاجتماعية المتدنية والمحرومة التعليمية اللتان تعانينهما النساء تأثيراً مباشراً في صحتهم وصحة أطفالهن؛ حيث يولد نحو ثلث أطفال الهند دون الوزن السوي، بسبب الوضع الصحي الرديء للعوامل.

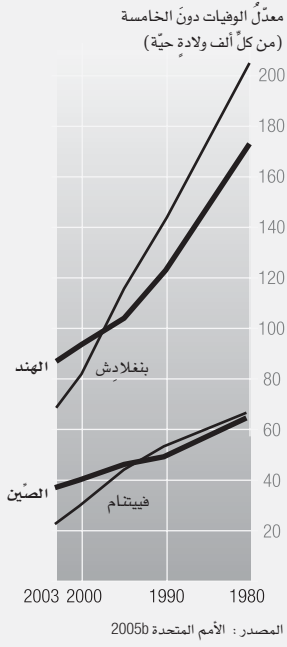
يؤدي القصور في توفير الخدمات الصحية العامة إلى استفحال شرّ التعرض للتأذي. فبعد 15 عاماً على البدء ببرنامج التلقيح الشامل للأطفال، تشير المسوح الصحية القومية إلى أن نسبة الأطفال المحصنين كلياً لا تتجاوز 42%؛ بينما تصل نسبة التمنيع الشامل إلى حدّها الأدنى في ولايات المعدلات العليا لوفيات الأطفال، وإلى أقل من 20% في ولايتي بيهار وأوتاربرادش. وقد تكون الهند زعيمة عالمية في خدمات البرامج الحاسوبية، غير أن سجلها أقل إثارة للإعجاب؛ عندما يتعلق الأمر بخدمات التمنيع الأساسية لأطفال المناطق الريفية الفقيرة.

تكون اللامساواة الجوسية أحد أفعال المكابح للتنمية البشرية. فتعليم النساء هام بمقتضى حقهن الشخصي، لكنه مرتبط أيضاً على نحو وثيق بوفيات الطفولة. فمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة من المولودين للأمهات الأميات يتجاوز ضعف المعدل لنظرائهم من مواليد أمهات أكملن الدراسة الإعدادية (أنظر الرسم التوضيحي). وعدا عن كون الأمهات الأفضل تعليماً أقل عرضة للنقص الغذائي،



1. أخبار الـ «بي بي سي» (BBC News 2005a)

المصدر: Dev 2002; Drèze and Murthi 2001; Kijima and Lanjouw 2003; Joshi 2004; Cassen, Visaria and Dyson 2004; BBC News 2005a.



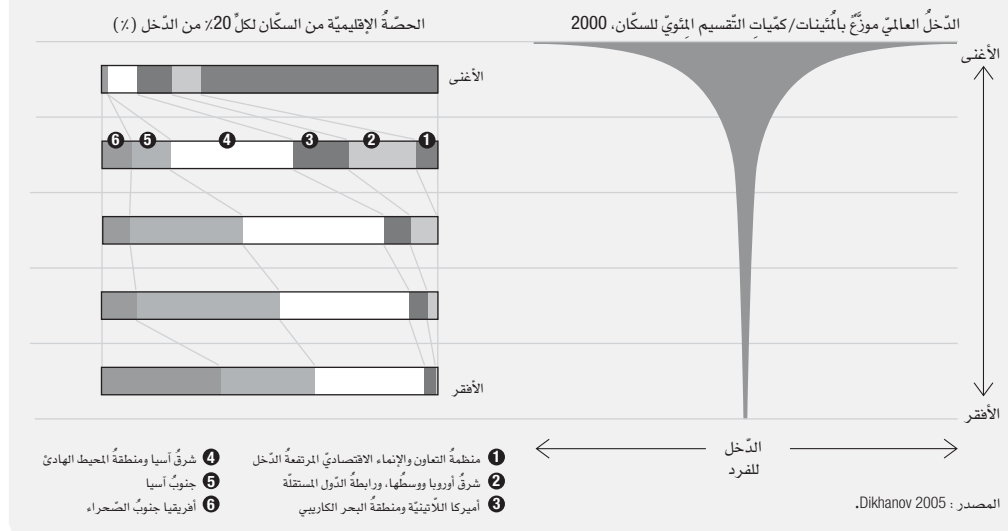
العام 2015، في ما يتعلّق ببعض الأهداف الرئيسية؛ غير أنّ الصورة الناجمة عن ذلك غير مشجّعة - إذ ستحدث فجوة كبيرة بين غايات أهداف التنمية للألفية ونتائجها، في ما لو استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها. ويمكن التعبير عن تلك التغيرات بإحصائيات، لكن وراء الإحصائيات أرواح أناس عاديّين وأمالهم. صحيح أنّ الأعداد وحدها لا تستطيع إطلاقاً الإلمام بالأثمان البشرية، لكنّ استشرافنا للعام 2015 يوفّر مؤشراً على حجم هذه الأثمان. فمن بين التداعيات لمواصلة المسار الراهن، بالنسبة إلى البلدان النامية :

- أنّ الهدف الإنمائيّ للألفية بتخفيض وفيات الأطفال سوف يقصّر عن بلوغ غايته بأربعة ملايين و400 ألف وفاة ممكنة التّفادي في العام 2015 - وهو رقم يوازي ثلاثة أضعاف العدد الكليّ لسكّان لندن ونيويورك وطوكيو، ممّن هم دون الخامسة. وفي خلال الأعوام العشرة المقبلة، سيبلغ حجم الهوة بين الغاية المرجوة والاتجاه الراهن أكثر من 41 مليون طفل؛ سوف يموتون قبل بلوغهم الخامسة من العمر، بسبب أيّسر جميع الأمراض قابلية للعلاج: الفقر. وهذه حصيلة يصعب أنسجامها مع تعهد إعلان الألفية بحماية أطفال العالم. وأنّ الهوة القائمة بين مرمى الأهداف بتخفيض الفقر إلى النصف وبين النتائج المقدّرة بحلول سنة 2015، تساوي 380 مليون إنسان آخر يعيشون بأقلّ من دولار واحد في اليوم.
- وأنّ الاتجاهات الراهنة سوف تُخطئ مرمى أهداف التنمية للألفية إلى تأمين التعليم الابتدائيّ للجميع

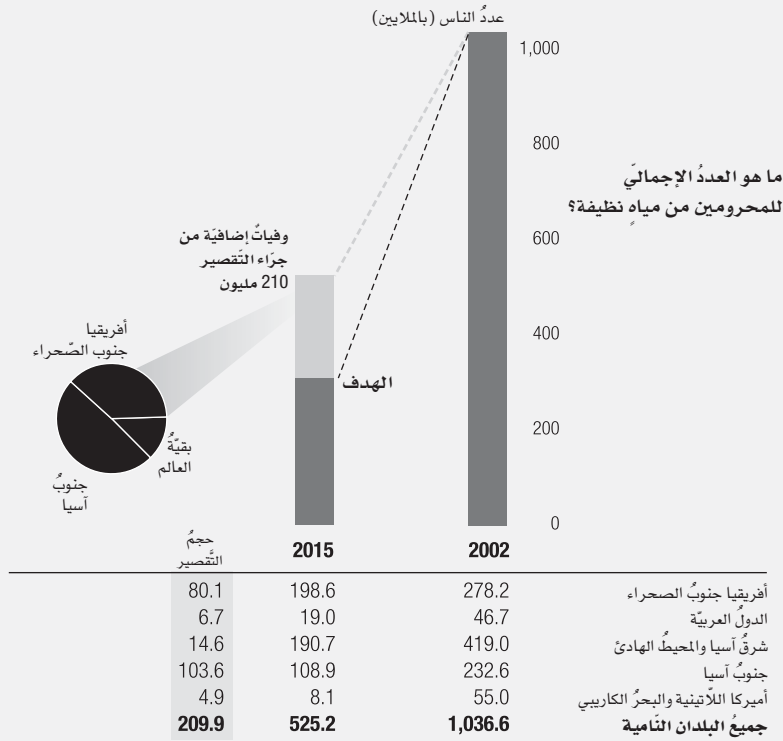
الدخل لأغنى 500 إنسان في العالم يفوق دخل أفقر 416 مليوناً من أبنائه. وفضلاً عن طرفي النقيض هذين، فإنّ 2500 مليون إنسان - يُكوّنون 40% من سكّان العالم - يعيش الواحد منهم بأقلّ من دولارين في اليوم ولا يحقّقون سوى 5% من الدخل العالميّ الشامل؛ في حين أن أغنى 10%، يعيشون بأجمعهم تقريباً في بلدان الدخل المرتفع، يحقّقون 54%.

ومن النتائج الواضحة للأساواة العالمية المفرطة، أنه يمكن حتّى لأبسط التوزيعات من الأعلى إلى الأدنى أن تُحدث تأثيرات مثيرة في الفاقة. وباستعمالنا قاعدة بيانات للدخل العالميّ، نقدّر أنّ إبعاد مليار إنسان يعيشون بأقلّ من دولار في اليوم، عن عتبة الفقر المدقع، يكلف 300 مليار دولار - وهو مبلغ يمثّل واحداً وستّة أعشار الواحد في المئة من دخل أغنى عشرة في المئة من سكّان العالم. بالطبع، يُمثّل هذا المبلغ عملية تحويل غير متغيّرة؛ في حين أنّ تحقيق تخفيض مستديم للفقر يستلزم عمليّات متميّزة بالتغيّر المستمرّ، يمكن من خلالها للبلدان والشعوب الفقيرة إنتاج ما يكفي لإخراج نفسها من الحرمان الفائق. لكنّ من شأن ازدياد الإنصاف في عالمنا اللامتساوي إلى حدّ كبير توفير حفّاز قويّ لتخفيض الفقر وتحقيق التقدّم باتجاه أهداف التنمية للألفية.

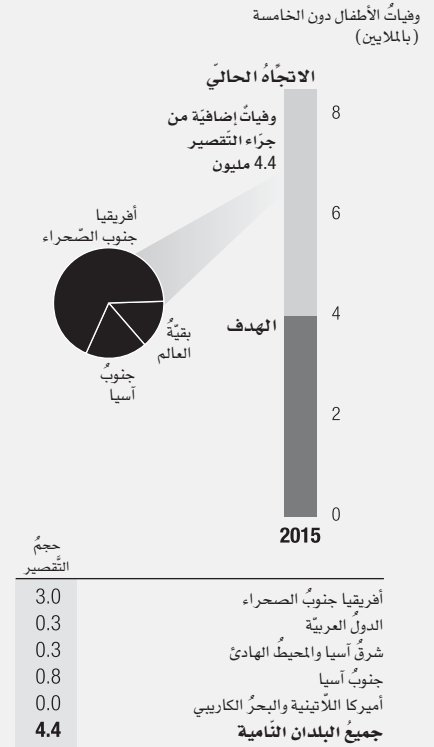
ما هي المعاني الضمنية لمسار التنمية البشرية العالمية الراهن، في ما يتعلّق بالأهداف الإنمائية للألفية؟ نحاول الردّ على هذا السؤال باستخدام بيانات على مستوى البلدان نستشرّف الموقع الذي سيكون عليه العالم، بحلول



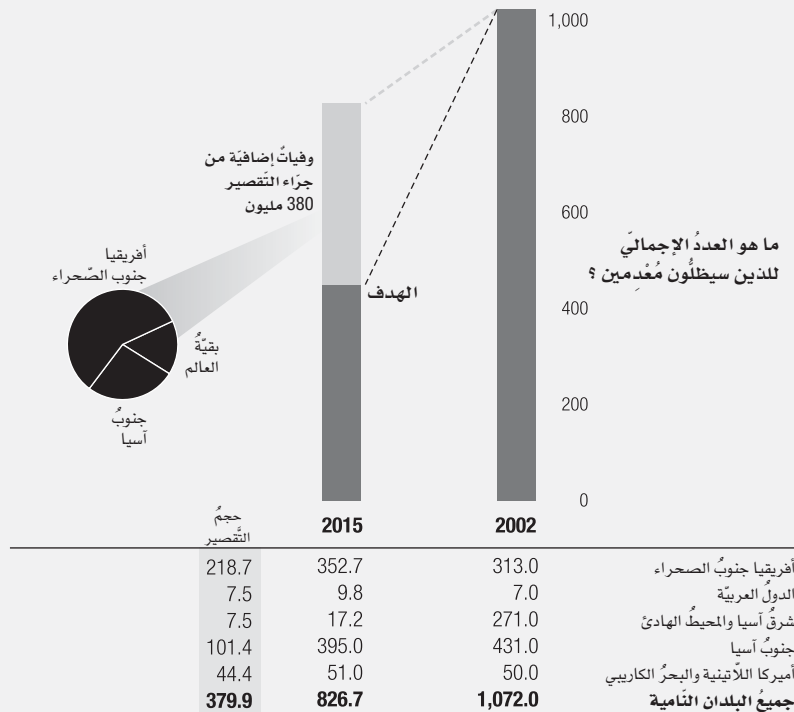
## انعدام المنافذ إلى المياه النظيفة - التكلفة البشرية



## وفيات الطفولة - التكلفة البشرية

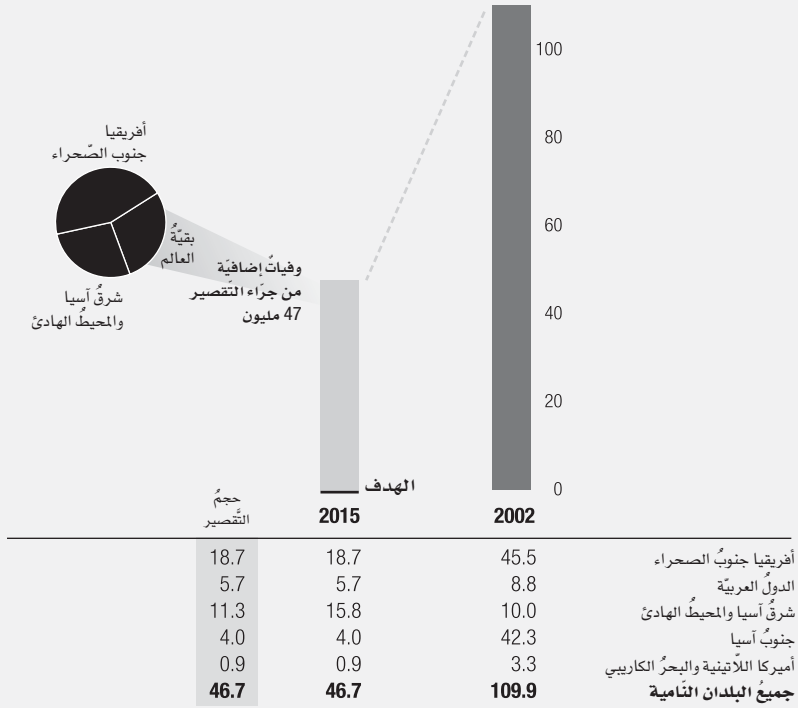


## فقر الدخل - التكلفة البشرية

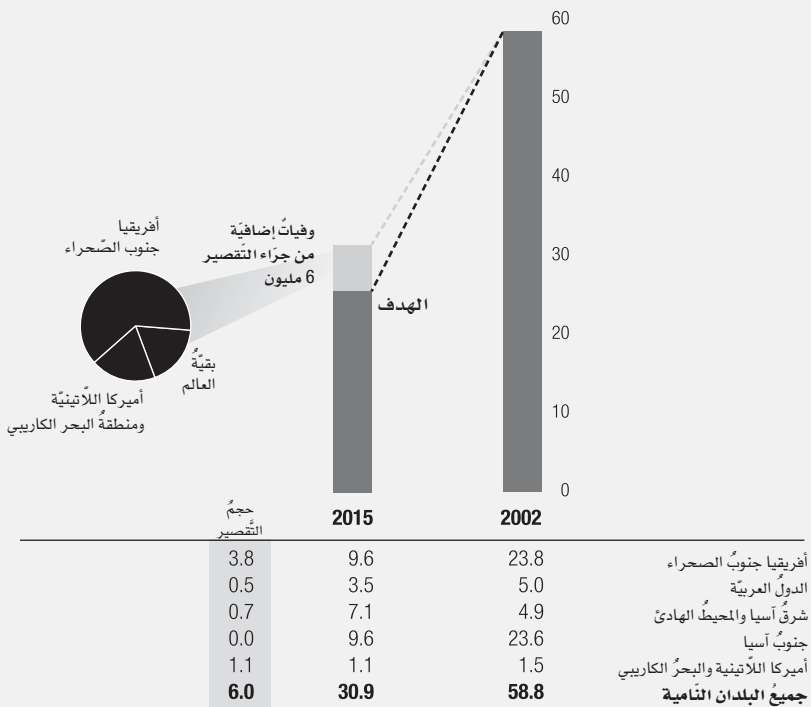


## أطفال غير ملتحقين بالمدارس - التكلفة البشرية

عدد الأطفال في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة (بالملايين)



## بنات غير ملتحقات بالمدارس - التكلفة البشرية



**المصدر:** أرقام محسوبة على أساس بيانات عن وفيات الأطفال دون الخامسة من الأمم المتحدة وعمّن لديهم فرصة الحصول على مصادر ماء محسنة؛ من الأمم المتحدة 2005b؛ وبيانات عن الولادات والسكان والنمو السكاني عن من الأمم المتحدة 2005d؛ وبيانات عن عدد الأطفال الملحقين بالمدارس والبنات الملحقات بالمدارس من اليونسكو 2005؛ وبيانات عن الأطفال خارج المدارس من اليونسيف 2005d؛ وبيانات عن العائشين بأقل من دولار واحد في اليوم (معادل القوة الشرائية للدولار الأميركي) من البنك الدولي 2005d. للتفاصيل، أنظر الملاحظة التقنيّة 3.

إنَّ المَدَفَّ الإنمائيَّ للألفيَّة بتخفيض وفيات الأطفال سوف يُقصر عن بلوغ غايته بأربعة ملايين و400 ألف وفاة ممكنة التَّفادي في العام 2015

بحلول سنة 2015، إذ سيبقى 47 مليون طفل خارج المدرسة بحلول ذلك العام.

إنَّ هذه استشرافات بسيطةً مستقبليةً للاتجاهات الحالية - والاتجاهات ليست قدرًا؛ لأنَّ أداء الماضي، كما في القول المأثور للسوق الماليَّة، ليس مرشدًا إلى نتائج المستقبل. وهذه أخبارٌ طيبةٌ لا لبسَ فيها بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، التي «يمكن إنجازها» بحلول العام 2015 - ولكن، فقط، إذا تخلَّى جميع المعنيين بالأمر عن فكرة أنَّ كلَّ شيءٍ على ما يُرام، وعملوا منذ الآن على زيادة العمل وتسريعه جذريًا؛ كما يقول الأمين العامُّ للأمم المتَّحدة. فقد أظهر بعضُ أفقر بلدان العالم - بما في ذلك أوغندا وبنغلاديش وفيتنام - أنَّ التقدُّم المُتسارع أمرٌ ممكن؛ لكنَّ على البلدان الغنيَّة تقديم يد المساعدة في دفع النُفقات الاستهلاكية لإطلاق تنمية بشرية في مختلف أرجاء الكرة الأرضية.

وفيما تستعدُّ الحكومات لمؤتمر قمة الأمم المتَّحدة عام 2005، تُطلق الاستشرافات لسنة 2015 إنذاراً واضحاً، فالعالم، بصراحة فجأة، متَّجه إلى كارثة في التنمية البشرية، كما تدلُّ على ذلك معالمٌ كثيفة؛ وأنَّ أثمان هذه الكارثة سوف تُحسبُ بوفيات يُمكن تلافئها، وأطفال خارج المدرسة، وفُرص ضائعة لتخفيض الفقر. ومن الممكن تجنُّب هذه الكارثة بقدر ما يُمكن التنبُّؤ به، إذا واصل العالمُ مساره الحالي. أمَّا إذا كانت الحكومات جادة في التزامها بالإهداف الإنمائية، فإنَّ العملَ بموجب أنَّ كلَّ شيءٍ على ما يُرام ليس خياراً متاحاً. ويوفِّر مؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام 2005 فرصةً مواتية لتخطيط مسارٍ جديد، للعقد المقبل.

## لِمَ تَهْمُنَا اللامساواة

تتسم الفجوات في التنمية البشرية داخل البلدان بأنها صارخةٌ مثلما هي عليه بين البلدان. وتعكس هذه الفجوات صورة الفرص اللامساوية - حيث يُمنع أناسٌ من إحراز تقدُّم؛ بسبب جنسهم، أو هويتهم الجماعية، أو ثروتهم، أو مكانهم. ومثل هذه اللامساواة جائرة؛ بل إنها أيضاً مهددة للطاقتان اقتصادياً، ومزعجةٌ للاستقرار اجتماعياً. فالتغلب على القوى البيئية التي تخلق اللامساواة المُفرطة وتؤيدها هو أحدُ أكثر المسالك فعاليةً للانتصار على الفقر المدقع، وتعزيز رفاهة المجتمع، وتسريع عجلة التقدُّم نحو أهداف التنمية للألفية.

تمثَّل الأهداف الإنمائية ذاتها تعبيراً حيويًا عن مرعى دولي متجدد في الالتزام بحقوق الإنسان الأساسية. وهذه الحقوق - في التعلُّم، والمساواة بين الجنسين، والتبقي في عمُر الطفولة، ومستوى معيشة لائق - شاملة بطبيعتها. لذا، ينبغي للتقدُّم باتجاه الأهداف الإنمائية أن يكون للجميع؛ بصرف النظر عن دخلهم العائلي، أو جنسهم، أو مكانهم. غير أنَّ الحكومات تقيس التقدُّم بالإحالة إلى المعدلات الوسطية القومية التي يُمكن أن تجب اللامساواة العميقة في التقدُّم، المتجددة في تفاوتات قائمة على الثروة والجنس والهوية الجماعية وعناصر أخرى.

كما يُبين في هذا التقرير، يؤدي الفشل في معالجة الأنواع المُفرطة من اللامساواة دور الكابح للتقدُّم نحو



ثمة 130 ألف حياة فتيّة تُفقد سنوياً في الهند بسبب حرمان حاصلٍ لمجرّد الولادة باثنتين من الصّغبيّات السّينيّة

داخل البلدان تُكوّن مصدرراً آخر للامساواة. فخطوط الصّدع الحاصل في التّمنية البشريّة تفصل الأرياف عن المدن، والمناطق الفقيرة عن الغنيّة، ضمّن البلد الواحد. في بعض ولايات المكسيك، مثلاً، تُضاهي معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة ما هي عليه في بلدان الدّخل العالبي؛ في حين أنّ هذه المعدّلات بين صفوف النّساء في بلديّات ذات غالبيّة من السّكان الأصليين الرّيفيين، ضمّن ولايات حزام الفقر الجنوبيّة مثل غويرارو، توازي تقريباً معدّلاتها في مالي. تُمثّل اللّامساواة الجُنوسية أحد أقوى المؤشّرات في العالم على المحروميّة، التي تبدأ منذ الولادة. ويصحّ هذا الأمر على نحوٍ خاصّ في جنوب آسيا، حيث يشهد على حجم المشكلة فيها ذلك العدد الكبير من «المفقودات». ففي الهند، يبلغ معدّل وفيات الأطفال من عامهم الأوّل إلى الخامس

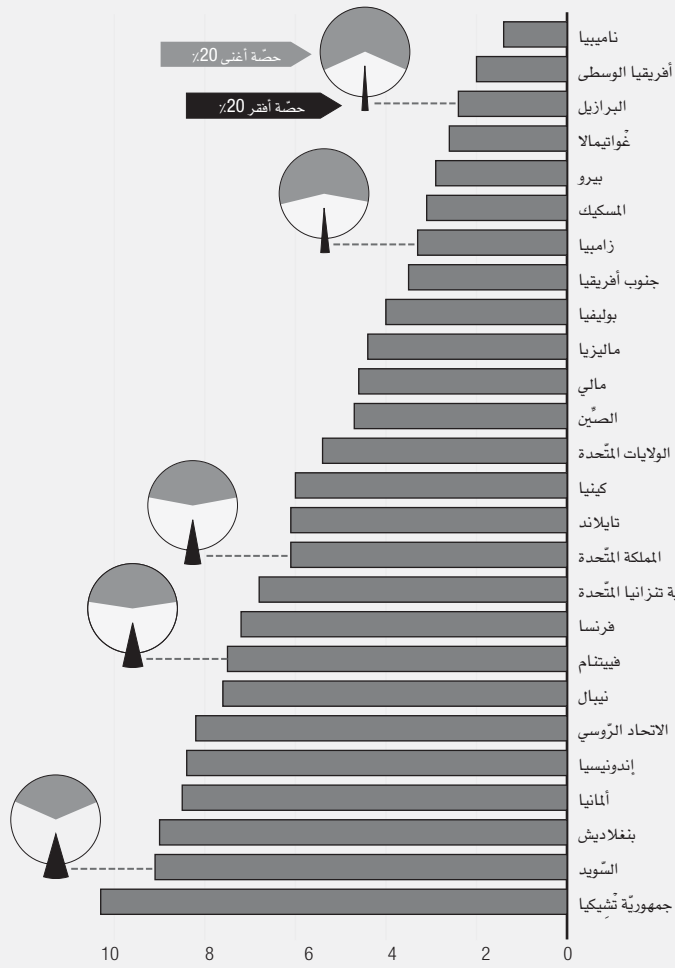
إنجاز الأهداف الإنمائيّة. ففي العديد من الأهداف، يتخلّف الفقراء والمحرومون وراء الرّكب؛ حيث تدلّ تحليلات عبر البلدان على أنّ معدّلات وفيات الأطفال بين الخُمس الأقرّ من السّكان تتراجع بأقلّ من نصف ما هو عليه معدّل العالم ككلّ. ولأنّ الخُمس الأقرّ يُكوّن نسبةً كبيرة على نحوٍ غير متناسب من وفيات الأطفال، فإنّ هذا الأمر يبطئ المعدّل الإجماليّ للتّقدم نحو أهداف التنمية للألفيّة. ومن شأن خلق الظروف التي يستطيع الفقراء بموجبها أن يلحقوا بغيرهم، كجزء من تقدّم إجماليّ في التنمية البشريّة، أن يُعطي الأهداف زخماً جديداً فعّالاً؛ فيما يُعالج في الوقت عينه أحد مُسبّبات الظلم الاجتماعيّ.

تخلق طبقات اللّامساواة المُضاعفة والمُتشابكة أنواعاً من الحرمان تتعبّ الناس طوال حياتهم، حيث تشهد بلدان يعيش فيها ما يزيد على 80% من سّكان العالم تزايداً أشكال اللّامساواة في الدّخل. وللّامساواة في هذا البعد أهميّة، لأسباب منها التّرابط بين أنماط التّوزيع ومستويات الفقر. ففي البرازيل، المرتفعة اللّامساواة والمتوسّطة الدّخل، يُفوق متوسّط الدّخل نظيره في فيتنام المنخفضة اللّامساواة والدّخل بثلاث مرّات؛ غير أنّ مداخيل أقرّ 10% من البرازيليين أدنى ممّا هي عليه لنظرائهم الفيتناميين. ومعروف أنّ المستويات المرتفعة من اللّامساواة في الدّخل سيئة للنمو، وتضعف معدّل السّرعَة في تحويل النّمُو إلى تخفيض للفقر؛ إذ تقلّص حجم الفطيرة الاقتصاديّة، وحجم الشّريحة التي يقطعها الفقراء.

وتتفاعل مظاهر اللّامساواة في الدّخل مع مثيلاتها في فُرص حياتيّة أخرى. فولادة المرء لأسرة معيشيّة فقيرة تُقلّل حظوظه الحياتيّة؛ وفي بعض الحالات، تقلّل حظوظه في البقاء على قيد الحياة. ويرجع أن تكون نسبة وفاة أطفال الخُمس الأقرّ بين أسر السّنغال أو غانا قبل بلوغهم الخامسة أعلى ممّا هي لنظرائهم بين الخُمس الأغنى، بمرّتين إلى ثلاث مرّات؛ فيما تتعبّ المحروميّة ضحاياها طوال أعمارهم. فحظوظ الفقيرات أقلّ من حظوظ غيرهنّ في التعلّم؛ وتلقّي الرّعاية إبان الحمل؛ وبقاء أولادهنّ على قيد الحياة أو استكمال دراستهم؛ الأمر الذي يؤبّد دورة من الحرمان تنتقل من جيل إلى آخر. غير أنّ اللّامساواة في الفُرص الحياتيّة الأساسيّة لا تقتصر على البلدان الفقيرة؛ إذ تعكس النتائج الصحيّة في الولايات المتّحدة - أغنى بلد في العالم - صورة شتى أشكال اللّامساواة الحادة، القائمة على أساس الثروة والعرق؛ كما أنّ التّفاوتات المَناطقيّة

#### الرّسم 4 تقطيع فطيرة الدّخل إلى شرائح

حصّة أقرّ 20%، 2003 (%)



المصدر: جدول المؤشّرات 15.

تتعلّق القضية الأولى بمبدأ العدالة الاجتماعية. ففي التعريف المطبق، يكون النموّ المحايد التوزيع مناصراً للفقراء؛ على أساس أن أي نمو يزيد دخل الفقراء يمكن اعتباره مناصراً لهم. لكن من الصعب جعل هذا التعريف منسجماً مع أفكار أساسية للعدالة الاجتماعية. فلو تقاسم كل البرازيليين زيادات النموّ وفقاً لنمط التوزيعات الحالي، لحصل أغنى 20% بينهم على 85 سنتاً من كل دولار؛ وحصل أفقر 20% على 3 سنتات - الأمر الذي يعني أن الجميع، بمن فيهم الفقراء، أفضل حالاً؛ ولذا، يمكن اعتبار النموّ مناصراً للفقير. ولكن، لو أعطى رفاه الفقراء أهمية أكبر من ذلك، لكان ذلك النمط من التوزيع غير متنسق مع مبادئ أساسية للإنصاف والعدالة الاجتماعية.

تتعلّق القضية الثانية، التي تشكل مدعاة للقلق، بتحويل النموّ إلى فقر. فإذا كانت زيادة تأثيرات النموّ في تخفيض الفقر إلى حدّها الأعلى هدفاً محورياً للسياسات، تصبح للتوزيع عندئذ أهميته. ومع كون الأمور الأخرى متساوية، يُشار إلى أنه كلما كبرت الحصة التي ينالها الفقراء من أيّ تزايد في النموّ ازداد معدل السرعة في تخفيض الفقر. فمن الممكن لزيادة حصّتهم من النموّ الإضافي تسريع الوتيرة التي يتمكن فيها الازدهار المتزايد من تخفيض الفقر؛ بينما يرفع في الوقت عينه نسبة النموّ الإجمالي.

ويؤدّي نهج النموّ التدريجي إلى تركيز الانتباه على أنواع اللامساواة البنيوية التي تحرم الفقراء والمجموعات المهمشة من فرصة مواتية للمساهمة، والمشاركة، في النموّ على أسس أكثر إنصافاً؛ إذ يضع إعادة التوزيع، جنباً إلى جنب مع النمو، في محور برنامج السياسات لتخفيض الفقر المدقع.

يعلن الجميع عن تحبذهم «النموّ المناصر للفقراء»؛ مستعملين هذا المفهوم كأداة من التعميمات المتفق على كونها ممتازة. صحيح أن مفهوم مناصرة الفقراء يجسد الفكرة القائلة إن نوعيّة النموّ، وكميته أيضاً، هامتان لتخفيض الفقر؛ لكنه يعني لأطراف مختلفة أموراً مختلفة جداً. ففي البنك الدولي والوكالات الدولية للتنمية يُحدّد تعريف مطلق للنموّ المناصر للفقراء؛ لا يهم فيه ما إذا كانت مداخيل الفقراء ترتفع بالنسبة إلى متوسط الدخل، وإنما مدى السرعة التي ترتفع فيها هذه المداخيل. وبحسب هذا التعريف، يمكن للنموّ المناصر للفقراء أن يكون متنسقاً مع اللامساواة المتزايدة؛ حتى في بلدان موسومة أصلاً بأنواع اللامساواة المفرطة.

أما التعريف المتدرج للنموّ المناصر للفقراء، المتبنى في هذا التقرير، فيركّز على الموقع النسبي للعائشين في الفقر؛ مبرزاً القدرة الكامنة للتحويلات التوزيعية الصغيرة على إنتاج مكاسب رئيسية لعملية تخفيض الفقر.

هل هذه مجرد اختلافات في دلالات الألفاظ، أم أن لها أهمية مباشرة في التنمية البشرية؟ من الممكن استخدام هذه الاختلافات على نحو مبالغ فيه، حيث يقال إن جميع المتناظرين يستحسنون تخفيضاً متسارعاً للفقر؛ وبالطبع لن يجادل أحد بأن المستويات المنخفضة لعدم المساواة جيدة في صلب متضمناتها لتخفيض الفاقة. ولو أنها هكذا، لكانت بنين؛ ذات النموّ المنخفض، واللامساواة المتدنية (نحو 0.36 على معاملي جيني طوال التسعينات المنصرمة)؛ قد تفوقت على الصين من حيث الأداء. غير أن ثمة قضيتين هامتين في الميزان؛ مرتبطتان كليهما بالتوازن بين نمو الاقتصاد وتوزيعه.

المصدر : Kakwani .Khandker and Son 2004; Ravallion 2005; Dfid 2004b

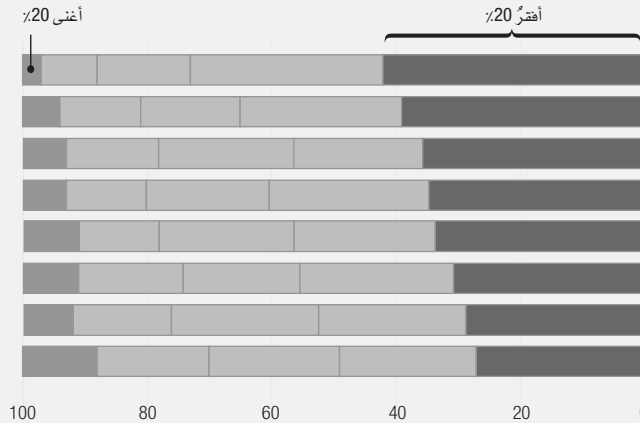
لإحداث التكافؤ الجُنوسّي في الحضور المدرسي أن يُضيف مليوني بنت إلى الممنوحات فرصة تلقّي العلم.

إن تخفيض اللامساواة في توزيع الفرص المواتية للتنمية البشرية هام لأسباب ذاتية، وجدير بكونه أولوية في السياسات العامة؛ كما من شأنه أن يكون فعالاً في تسريع التقدم نحو أهداف التنمية للألفية. فالتوقع من ردم الهوة في وفيات الطفولة، بين الخمسين الأغنى والأفقر، أن يُخفّض وفيات الأطفال بنسبة تقرب من ثلثها؛ منقذاً بذلك حياة ما يزيد على ستّة ملايين طفل في السنة - ومُعيداً العالم إلى المسار الصحيح لإنجاز غاية الهدف المتمثلة بتخفيض معدلات وفيات الأطفال إلى الثلث.

ويستطيع توزيع الدخل الأكثر إنصافاً أن يكون بمثابة حفاز قوي إلى التسريع في تخفيض الفقر. للدلالة على ذلك، نستخدم هنا مسوحات عن دخل الأسر المعيشية وإنفاقها لمحاكاة تأثير نمط من النموّ؛ يحصل فيه الفقراء من النموّ المستقبلي على ضعف حصّتهم الحالية من الدخل القومي. في البرازيل، تقصّر هذه الصيغة من النموّ المناصر للفقراء

#### الرسم 5 أطفال الأسر الأشد فقراً هم الأغلب ترجيحاً للوفاة

نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة، بالتوزيع الخماسي (%)



المصدر : نسب محسوبة على أساس بيانات عن معدلات الوفيات دون الخامسة، والولادات؛ من مؤلف يصدر قريباً، لنوكين (Gwalkin) وآخرين.

50% بين الإناث أكثر منه بين الذكور - بتعبير مختلف، ثمة 130 ألف حياة فتية تُفقد سنوياً بسبب حرمان حاصل لمجرد الولادة باثنتين من الصبغيات السيتية. وفي باكستان، يمكن

الطبية الحكومي، «مديكر»، فإن أكثر من سدس اللامسنين في الولايات المتحدة (45 مليوناً) كانوا في العام 2003 مفتقرين إلى التأمين الصحي - المحرومة منه 36% من العائلات العائشة تحت خط الفقر. والمرجح أن تكون نسبة اللامؤمنين صحياً بين المسبانين المتحدرين من أميركا اللاتينية 34%، وبين ذوي الأصل الأفريقي 21%؛ بالمقارنة مع 13% بين الأميركيين البيض. وتشهد الولايات الخمسون أيضاً تفاوتات واسعة في التأمينات الصحية؛ وفقاً على حصة كل ولاية من الأسر ذات الدخل المنخفض، وطبيعة التوظيف فيها، ومدى اتساع برنامج «المديكر» لذوي الدخل المنخفض بين سكانها.

تمثل كلفة العلاج في الولايات المتحدة عائقاً في وجه الحصول عليها، أكبر مما هو في أي بلد صناعي رئيسي آخر. فما يزيد على 40% من غير المؤمنين صحياً محرومون من مكان معتاد يتلقون فيه العلاج عندما يمرضون، وأكثر من ثلث اللامؤمنين يقولون إن الكلفة حرمت الواحد منهم - أو أحد أفراد أسرته - في العام



المنصرم من تلقي الرعاية المطلوبة؛ بما في ذلك الموصى به من العلاجات أو الأدوية الموصوفة طبيًا. وترتبط الفرص اللامساوية في الحصول على الرعاية الصحية بخصيلة ما يحدث على صعيد الصحة؛ حيث تقل احتمالات حصول اللامؤمنين على الرعاية المنتظمة للمرضى الخارجيين، وتالياً يزيد احتمال إدخالهم إلى المستشفيات بسبب مشاكل صحية كان من الممكن تلافيها. وفي حالات إدخالهم، يتلقون خدمات أقل من غيرهم ويكون احتمال وفاتهم أكبر مما هو بين المرضى المؤمنين؛ كما يحصلون على رعاية وقائية أقل مما يتوفر للآخرين. ويقدر معهد العلاج الطبي أن 18 ألف أمريكي على الأقل يموتون سنوياً قبل أوانهم، مجرد افتقارهم إلى التأمين الصحي. فولادة الإنسان لأسرة معيشية غير مؤمنة صحياً تزيد احتمال وفاته، قبل بلوغه العمر المقدر، بنسبة تقرب من 50%.

تؤثر المنافذ اللامساوية إلى الرعاية الصحية تأثيراً قوياً في أشكال اللامساواة الصحية المرتبطة بالعرق؛ وتفسرها، جزئياً فقط، أنواع اللامساواة في التأمين الصحي والدخل. فقد وجدت إحدى الدراسات أن من شأن إزالة الفجوة في الرعاية الصحية بين الأميركيين من أصل أفريقي ومواطنيهم البيض إنقاذ حياة ما يقرب من 85 ألف شخص سنوياً. ولوضع هذا الرقم في السياق، يشار إلى أن التحسينات التقنية في الطب تتخذ كل عام حياة 20 ألف إنسان في الولايات المتحدة.

تبرز هذه المقارنة مفارقةً في لب النظام الصحي الأمريكي، حيث تظهر المستويات المرتفعة من الإنفاق الشخصي على الرعاية الصحية تفوق البلاد في التقنيات والعلاجات الطبية؛ ومع ذلك، فإن أنواع اللامساواة الاجتماعية - المتفاعلة مع أشكال اللامساواة في تمويل الخدمات الصحية - تحد من مدى انتشار التقدم الطبي.

تتصدر الولايات المتحدة بلدان العالم في الإنفاق على الرعاية الصحية، حيث يوازي ما تنفقه للشخص الواحد ضعف متوسط الإنفاق المماثل لبلدان منظمة التعاون والإنتاج الاقتصادي؛ أو ما نسبته 13% من الدخل القومي. مع ذلك، فإن صحة سكان بعض البلدان، التي تنفق على هذه الرعاية أقل بكثير مما تفعله الولايات المتحدة، هي أفضل من صحة الأميركيين. فمؤشرات الصحة العامة في الولايات المتحدة تُفسدها أنواع من اللامساواة العميقة الغور؛ ترتبط بالدخل، والتأمين الصحي، والعنصر، والروابط العرقية، والجغرافيا، وبالمسألة البالغة الأهمية التي هي فرصة الحصول على الرعاية.

تقل المؤشرات الصحية الرئيسية للولايات المتحدة كثيراً عما يتوقع منها على أساس الثروة القومية؛ وتشكل الاتجاهات في وفيات الرضع مدعاة للقلق على نحو خاص. فمعدلات هذه الوفيات، المتراجعة على نحو مستدام طوال نصف قرن، بدأت منذ عام ألفين بالتباطؤ؛ ومن ثم بالانكسار. وحالياً، تفوق نسبة وفيات الرضع في الولايات المتحدة ما هي عليه في العديد من البلدان الصناعية الأخرى؛ كما أنها مماثلة للنسبة عينها في ماليزيا - البلد الذي يوازي متوسط الدخل فيه عشر نظيره الأمريكي (أنظر الرسم البياني أدناه) ويقل معدل وفيات الرضع في ولاية كيرالا الهندية عن مثيله بين الأميركيين من أصل أفريقي في العاصمة واشنطن.

تفسر الفوارق الصحية الواسعة بين المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية، إلى حد ما، كون النتائج الصحية في الولايات المتحدة أهدأ مما هي في بلدان صناعية أخرى. فمن المهد إلى اللحد، تظهر صحة المواطنين الأميركيين اختلافات حادة. مثلاً على ذلك، أن التباينات الصحية المرتبطة بالعنصر والعرق مستمرة بعناد - نتيجة الفوارق في التأمين الصحي، والدخل، واللغة، والتعليم، والأهلية الثقافية لمؤفري الرعاية الصحية؛ من بين عوامل أخرى. فاحتمال أن تلد الأميركية المتحدرة من أصل أفريقي طفلاً منخفض الوزن الولادي هو ضعف الاحتمال لدى مواطنها البيضاء؛ كما أن احتمال وفاة الطفل الأفريقي الأصل، قبل إكماله عامه الأول، هو أيضاً ضعف الاحتمال لدى نظيره الأبيض. وثمة تلازم وثيق بين الفوارق في الدخل وبين الاختلافات في الصحة؛ حيث مدة الحياة للوليد في أسر أعلى 5% من حيث توزيع الدخل تزيد بنسبة 25% على ما هي عليه لنظيره في أسر أدنى 5%.

تسهّم عوامل عديدة في وجود اللامساواة الصحية بمختلف مظاهرها؛ وتشكل التغطية العالمية لتوفير الرعاية الصحية محفزاً هاماً على عدم المساواة. فالولايات المتحدة هي البلد الثري الوحيد، المفتقر إلى نظام للتأمين الصحي الشامل؛ ولذا فإن المزيج من التأمين الخاص الذي يوفره أرباب العمل، والتأمين من القطاع العام، لم يصل قط إلى جميع الأميركيين. وفي حين أن أكثر من نصف السكان تأميناً صحياً عبر أرباب عملهم، وأن جميع المسنين تقريباً مؤمنون بواسطة برنامج الرعاية



تكون المعونات الدولية أحد  
أفضل الأسلحة في الحرب  
على الفاقة

يقتضي توجهات جديدة في السياسات العامة. ويستدعي الأمر تعليق أهمية أكبر بكثير من السابق على زيادة توفر الخدمات العامة للفقراء، وتحسين فرص حصولهم عليها، وجعل تكاليفها ضمن إمكانياتهم؛ وكذلك على زيادة حصة الفقراء من النمو، صحيح أنه ليس هناك أي مخطط تفصيلي بمفرده لتحقيق النتائج المحسنة في توزيع الدخل، غير أن ثمة حاجة في بلدان عديدة - خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء - لإجراءات تطلق القدرات الإنتاجية الكامنة لدى صغار المزارعين والمناطق الريفية. وعلى صعيد أكثر شمولية، يمثل التعليم أحد الأركان الأساسية للمزيد من الإنصاف؛ كما أن من ضروريات الأمر وضع سياسات مالية للتحويلات الاجتماعية؛ توفر الأمن للفقراء، وتزودهم بالموجودات المطلوبة للتخلص من الفاقة.

لا يعني أي من هذه الأمور ضمناً أن إنجاز المزيد من الإنصاف في التنمية البشرية عملية سهلة. فاللامساواة المفرطة متجذرة في بنى سلطوية تحرم الفقراء من فرص السوق، وتجد منافذ حصولهم على الخدمات؛ كما ترفض منحهم صوتاً سياسياً - وهو أمر بالغ الأهمية. وبالفعل، فإن هذه المرضيات السلطوية سيئة للتنمية القائمة على السوق، وللاستقرار السياسي - وحاجز أمام تحقيق أهداف التنمية للألفية.

## المعونات الدولية - زيادة الكمية، وتحسين النوعية

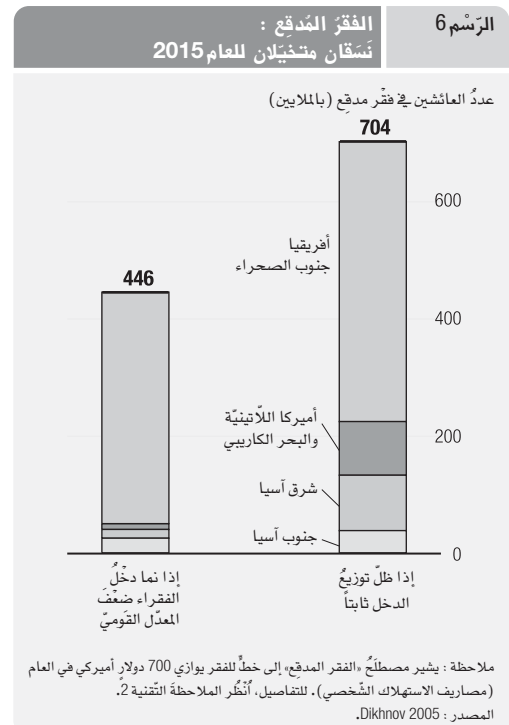
تكون المعونات الدولية أحد أفضل الأسلحة في الحرب على الفاقة؛ غير أن هذا السلاح اليوم مستخدم أقل مما يجب، وموجه إلى أهدافه على نحو غير فعال، ومحتاج إلى التصحيح. ومن المستلزمات الجوهرية للعودة إلى سكة أهداف التنمية للألفية، إصلاح نظام المعونات الدولية.

يُنظر في البلدان الغنية إلى المعونة أحياناً بوصفها عملاً خيراً ذا اتجاه واحد، وهذه نظرة في غير محلها. فني عالم من المخاطر والفرص المترابطة، تكون المعونة استثماراً بالإضافة إلى كونها واجباً أخلاقياً - استثماراً في الازدهار المتقاسم، والأمن الجماعي، والمستقبل المشترك. والتقصير في الاستثمار اليوم على نطاق وافٍ، سوف تدفع تكاليفه غداً.

تحتل المساعدات الإنمائية موقع القلب من الشراكة الجديدة للتنمية التي رسمت خطوطها في إعلان الألفية.

أمد العمل على تخفيض الفقر إلى النصف بتسعة عشر عاماً؛ وفي كينيا، بسبع عشرة سنة. يُستنتج من ذلك أن للتوزيع أهميته بالإضافة إلى أهمية النمو. عندما يتعلق الأمر بتخفيض فقر الدخل؛ وهو استنتاج يصح في بلدان الدخل المنخفض، بقدر ما يصح في بلدان الدخل المتوسط. فمن دون توزيعات الدخل المحسنة، سوف يستلزم تخفيض الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء إلى النصف، بحلول العام 2015، معدلات نمو مرتفعة إلى حد بعيد الاحتمال. وقد يُضاف إلى هذا الاعتبار أن من شأن التزام مثبت بتخفيض اللامساواة، كجزء من استراتيجية أوسع لتخفيض الفقر، أن يعزز الحجج المؤيدة للمعونات لدى شعوب البلدان المانحة. يؤدي تكبير النسبة في عمليات المحاكاة، عبر استخدام نموذج عالمي شامل لتوزيع الدخل، إلى إبراز ما تنطوي عليه اللامساواة المنخفضة المستوى من فوائد في تخفيض الفقر العالمي. باستعمال مثل هذا النموذج، نسال عما يحدث لو حصل العائش بأقل من دولار في اليوم على ضعف حصته من النمو المستقبلي، نتيجة الجواب: أن العدد المستشرف للذين يعيش الواحد منهم بأقل من دولار في اليوم، بحلول العام 2015، سوف ينخفض بنسبة الثلث - أو بما يصل إلى 258 مليون إنسان.

تصف مثل هذه التمارين في المحاكاة أنواع النتائج الممكنة، غير أن العمل على تحقيق هذه النتائج سوف



لا تزال المعونة المقيدة إحدى أفظع إساءات الاستعمال لمساعدات التنمية، المركزة على الفقر

الصَّحراء، بنسبة الثلث. اليوم، يقترب امتلاء الكوب من النصف؛ وكان مؤتمر مونتيري حول التمويل للتنمية عام 2002 قد سجل بداية انتعاش للمعونات. فمنذ ذلك المؤتمر، تزداد المعونات الحقيقية بنسبة 4% سنوياً؛ أو 12 مليار دولار (بالسعر الثابت للدولار عام 2003). ويبلغ ما تنفقه البلدان الغنية جماعياً على المعونة الآن 0.25% من إجمالي دخلها القومي - وهذه نسبة أقل مما كانت عليه عام 1990، غير أنها في اتجاه إلى الأعلى منذ 1997. وما يشجع على نحو خاص، هو التزام الاتحاد الأوروبي بالوصول إلى عتبة 0.51% مع حلول العام 2010.

ولكن، حتى لو سُلِّمَت الزيادات المرتقبة بأكملها، يبقى هناك نقص كبير في المعونة لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يزداد هذا النقص من 46 مليار دولار في 2006 إلى 52 ملياراً في 2010؛ مع فجوة تمويلية ضخمة على نحو خاص بالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يستلزم الأمر مضاعفة تدفقات المعونة خلال فترة خمس سنوات؛ كي تغطي التكاليف المقدرة للأهداف الإنمائية. وسوف يؤدي الفشل في ردم هوة التمويل للمعونات، بزيادة درجة المعونات، إلى منع الحكومات من القيام بالاستثمارات اللازمة في الصحة والتعليم والبنى التحتية، لتحسين الرفاه ودعم التعافي الاقتصادي بالحجم المطلوب لإنجاز الأهداف.

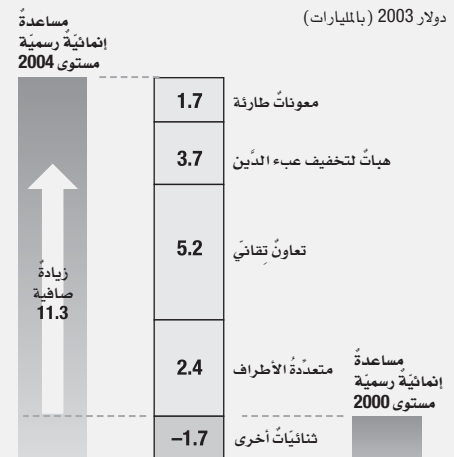
تعترف البلدان الغنية علناً بأهمية المعونات، غير أن أفعالها لا تظاهي أقوالها. فمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية تضم ثلاثة بلدان - إيطاليا، والولايات المتحدة، واليابان - هي الأدنى بين 22 بلداً في لجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي من حيث حصة الناتج القومي الإجمالي، المستثمرة في المعونات. على سعيد أكثر إيجابياً، عملت الولايات المتحدة؛ كبرى الجهات المتبرعة بالمعونات في العالم؛ على زيادة معوناتها منذ عام ألفين بقيمة 8 مليارات دولار. غير أن سجل الجهات المانحة في العمل وفقاً لغايات المعونات ليس جيداً - فيما قصر بعض المانحين الرئيسيين عن الانتقال من تحديد الغايات إلى تقديم تعهدات ملموسة وملزمة. ويتحتم أن تتميز السنوات العشر المقبلة بتغير مسلكي واضح عما كانت عليه الأعمار الخمس عشرة الماضية، إذا أريد للأهداف الإنمائية أن تتجز. فمنذ عام 1990، لم يفعل الازدهار المتزايد في البلدان الغنية أي شيء يذكر لزيادة نسبة السخاء؛ إذ ارتفع الدخل للفرد في البلدان الغنية 6070 دولاراً، فيما انخفض

وكما في أي شراكة ثنائية، هناك مسؤوليات وواجبات لدى الجانبين على حد سواء. فمن مسؤوليات البلدان النامية خلق بيئة يمكن فيها للمعونة إعطاء نتائج أفضل، ومن واجبات البلدان الغنية أن تعمل وفق التزاماتها.

ثمة شروط ثلاثة للمعونات الفعالة؛ أولها، وجوب تسليمها بكميات كافية لدعم الشروع في تنمية بشرية. فالمعونات تزود الحكومات بمورد يتيح الاستثمارات المتعددة في مجالات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية الاقتصادية؛ وهي استثمارات لازمة لكسر حلقات الحرمان، ودعم استعادة الاقتصاد عافيته - وينبغي للمورد أن يكون متكافئاً مع حجم الهوة في التمويل. الشرط الثاني، أنه يتعين تقديم المعونة على أساس أن تكون التنبؤات بها ممكنة، وتكاليف صفقاتها متدنية، ومردودية قيمتها جيدة. أما الشرط الثالث لضمان فعالية المعونة، فهو اعتبارها من «ملكية البلد» الملتقي؛ مع تحمل البلدان النامية مسؤولية رئيسية في خلق الأوضاع التي يمكن للمعونة بموجبها إعطاء ثمار مثلى. وفي حين تحقق تقدم في زيادة كمية المعونات وتحسين نوعيتها، إلا أن أيًا من هذه الشروط لم يستوف حتى الآن.

عندما وقع إعلان الألفية، كان كوب مساعدات التنمية فارغاً إلى ثلاثة أرباعه؛ ويرشح. فخلال تسعينات القرن العشرين، تعرضت ميزانيات المعونات إلى تخفيضات حادة؛ وتدنّت المساعدات للفرد، المقدمة إلى أفريقيا جنوب

## الرسم 7 تركيبة المعونة المزودة



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ لجنة المساعدة الإنمائية 2005f.

نسبة الإنفاق الحكومي، 2003 (%)

البلد	مساعدة إنمائية رسمية	إنفاقات عسكرية
أستراليا	1.4	10.7
الجمهورية النمسا	1.1	4.3
بلجيكا	2.7	5.7
كندا	1.2	6.3
الدانمارك	3.1	5.7
فنلندا	1.6	5.4
فرنسا	1.7	10.7
ألمانيا	1.4	7.3
اليونان	1.4	26.5
إيرلندا	2.1	4.6
إيطاليا	0.9	9.8
اليابان	1.2	5.7
لوكسمبورغ	3.9	4.8
هولندا	3.2	6.5
نيوزيلندا	1.2	6.3
النرويج	4.1	8.9
البرتغال	1.0	10.0
إسبانيا	1.3	6.7
السويد	2.8	6.4
سويسرا	3.5	8.5
المملكة المتحدة	1.6	13.3
الولايات المتحدة	1.0	25.0

المصدر : نسبي محسوبة بناءً على بيانات عن المساعدة الإنمائية الرسمية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/لجنة المساعدة الإنمائية 2005f، وبيانات عن الإنفاق العسكري من جدول المؤشرات 20، وبيانات عن الإنفاق الحكومي من البنك الدولي 2005f.

صورة التصغير عن التطلع إلى أبعاد من الأمن العسكري، أي إلى الأمن البشري، عبر نقص الاستثمارات في معالجة بعض أوضاع التهديدات لحياة الإنسان. فالإنفاق الحالي على مكافحة مرض الإيدز/السيدا، الذي يقتل ثلاثة ملايين إنسان في العام، يُوازي الإنفاق العسكري خلال ثلاثة أيام. تُثار في بعض الأحيان أسئلة عما إن كان مقدوراً تحلُّ

تكاليف أهداف التنمية للإنسانية، والجواب أن المقدور عليه هو، في نهاية الأمر، مسألة أولويات سياسية؛ لكن الاستثمارات المستلزمة متواضعة بالنسبة إلى حجم الثروات في البلدان الغنية. فالمليارات السبعة، المتطلبة سنوياً طوال العقد المقبل لتزويد ملياريين و600 مليون إنسان بفرص الحصول على مياه نظيفة، هي أقل مما يُنفقها الأوروبيون على العطور؛ وأقل مما تُنفقها الولايات المتحدة على الجراحة التجميلية الاختيارية - علماً بأنها استثمار من شأنه إنقاذ حياة ما يُقدَّر بأربعة آلاف إنسان في اليوم.

لقد اعترفت الجهات المانحة بأهمية معالجة المشاكل في نوعية المعونات. ففي مارس/آذار 2005، حدّد «إعلان باريس بشأن فعالية المعونة» مبادئ هامة للمبتدئين كي

إن لمؤتمرات قمة مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية سجل مسار طويلاً في تقديم وعود شامخة سرعان ما تنكّث؛ وبخاصة لأفقر بلدان العالم. فهل سيختلف الأمر بعد مؤتمر القمة في غلنغلز بمنطقة بيرثشاير السكوتلاندية خلال شهر يوليو/تموز عام 2005؟

يتضمن البيان الرسمي لقمة الثمانية بعض الالتزامات الهامة؛ إذ يمكن للتعهد بزيادة المعونات بما كانت عليه مستويات عام 2004 بخمسين مليار دولار، مع تخصيص نصف الزيادة لأفريقيا جنوب الصحراء؛ سد جزء ضخم من الفجوة في تمويل أهداف التنمية للألفية. علاوة على ذلك، وقع قادة مجموعة الثمانية لأول مرة بياناً رسمياً يحدّد غايات واقعية؛ قد تخفّف مخاطر الارتداد أو فتور الحماسة.

في التطلع إلى المستقبل، نجد ثلاثة تحديات تواجهها المعونات. الأول، وجوب تحميل قادة هذه المجموعة مسؤولية الوفاء بوعدهم؛ إذ ثمة خطر حقيقي من أن بلدين على الأقل في الاتحاد الأوروبي - ألمانيا وإيطاليا - لن يتجرّما التزامات قمة الدول الثمانية إلى خطط للإنفاق العام. الثاني، ضرورة ذهاب بعض البلدان إلى أبعد بكثير ممّا تفعله حالياً. فحتى مع الزيادات في المعونة، لن يكون إنفاق الولايات المتحدة واليابان على المعونات عام 2010 سوى 0.18% فقط من إجمالي الدخل القومي (وهو ما يضعهما في أدنى جدول المعونات من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) - كما أن كندا مقصرة في أدائها من حيث المعونة. التحدي الثالث، أهمية تسليم جزء كبير الحجم من زيادة العون الملتمزم بها سلفاً؛ وليس بعد خمس سنوات.

ما عدا المعونات، أعطي البيان الرسمي لمجموعة الثمانية علامات متبينة. فالالتزام بالتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، والرعاية الصحية الأساسية المجانية، والاقتراب قدر المستطاع من إتاحة المنافذ الشاملة للمعالجة من مرض الإيدز/السيدا، قد تسرّع عجلة التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الممكن أن يؤدي إلى ذلك أيضاً، التعمد بتدريب - وتجهيز - نحو 75 ألف جندي أفريقي بحلول العام 2010؛ لعمليات الاتحاد الأفريقي في حفظ السلام (أنظر الفصل الخامس). بالمقارنة، يمثل ما ورد في البيان الرسمي عن التجارة قراءة لا تثير الإعجاب. فالإلتزام العام بوقف مدى محدود من الإعانات المالية للصادرات الزراعية على مراحل، وضمن فترة زمنية غير محددة، سوف يكون لمزارعي أفريقيا عزاء لا يُقني.

ثمة مكوّنات حاسمة اجتماعاً معاً لجعل مؤتمر قمة الثمانية في غلنغلز مختلفاً: حسن القيادة السياسية، والزخم السياسي الذي ولدته الحملات الكونية ومواقف الرأي العام العالمي. ولسوف يستلزم الأمر هذين المكوّنين إياهما، إذا أريد لمؤتمر قمة الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2005 أن يعزز ما تمّ إنجازه حتى الآن؛ ويبنّي عليه لتحقيق المزيد من الإنجازات.

المصدر : G-8 2005

العون للفرد دولاراً واحداً. وتوحي أرقام كهذه بأنّ الرابحين من العولمة لم يضعوا مساعدة الخاسرين موضع الأولوية، حتى وإن كانوا سيكسبون من ذلك.

يعكس النقص المزمع في تمويل المعونات صورة مجموعة معوجة من أولويات الإنفاق العام؛ إذ إن الأمن الجماعي يعتمد بصورة متزايدة على معالجة المسببات الرئيسية للفقر واللامساواة. مع ذلك، فإن البلدان الغنية تخصص مقابل كل دولار تُنفق على المعونات عشرة دولارات أخرى للميزانيات العسكرية؛ أي أنّ الزيادة وحدها في الإنفاق العسكري منذ عام ألفين؛ لو خصّصت بدلاً من ذلك للمعونة؛ تكفي للوصول إلى هدف الأمم المتحدة القديم العهد بإنفاق 0.7% من إجمالي الدخل القومي على المعونات. وتتعبس

يمكن للمانحين، على نقيض المتلقين، الإخلال بالتزاماتهم من دون التعرض لأي عقوبة

حيث التطبيق، أشبه بشارع ذي اتجاه واحد، وما يتطلبه الأمر هو «شراكة جديدة» غير زائفة تعمل فيها الجهات المانحة، وكذلك البلدان المتلقية، وفق الالتزامات بتنفيذ ما وعد به إعلان الألفية.

توفّر سنة 2005 فرصة مواتية لإقرار تلك الشراكة، وصياغة اتجاه جديد في التعاون الخاص بمساعدات التنمية. وينبغي للبلدان المتطورة، أولاً، أن تقي بالتزامات المقدمة في مونتيري؛ ثم أن تتخذها أساساً لإنجازات أخرى. ومن بين المستلزمات الرئيسية لتحقيق ذلك:

- وضع جدول زمني محدد لزيادة نسبة المعونة من إجمالي الدخل القومي إلى 0.7% بحلول العام 2015 (والتقيّد به). يتعين على الجهات المانحة أن تلتزم في ميزانياتها بالوصول عام 2010 إلى تخصيص نسبة 0.5% كحد أدنى، للتمكن من جعل الغاية المرجوة بحلول العام 2015 قريبة المنال.
- معالجة الدين غير المحتمل. أنتج مؤتمر القمة لمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية هذا العام تقدماً رئيسياً بالنسبة إلى مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولكن، تبقى هناك بعض المشاكل؛ حيث إن عدداً كبيراً من بلدان الدخل المنخفض ما زال يواجه مشكلات حادة في الوفاء بموجبات خدمة الدين. وسوف يتطلب الإنهاء الختامي لأزمة الديون إجراءات لإطالة أمد التغطية من البلدان، وضمان إبقاء التسيّدات على المستويات المتسقة مع تمويل الأهداف الإنمائية.
- توفير تمويل لأعوام متعددة، ويمكن التنبؤ به، عبر برامج حكومية، اعتماداً على المبادئ المحددة في «إعلان باريس بشأن فعالية المعونة»، يجب على الجهات المانحة وضع أهداف أكثر طموحاً لتوفير تدفقات مستقرة من المعونات، والعمل عبر المنظومات القطرية، وتعزيز طاقة الإنتاج القوي. وبحلول العام 2010، يستوجب الأمر كَوْن 90% على الأقل من المعونات تُوزع وفق مواقيت متفق عليها؛ ضمن أطر عمل سنوية أو متعددة الأعوام.
- تبسيط المشروطة. ينبغي لمشروطة المعونات أن تُركّز على المسؤولية القوية، وشفافية الإبلاغ عبر المنظومات القطرية؛ مع تشديد أقل على مرامي الاقتصاديات الكبرى الواسعة النطاق، والتزام أقوى ببناء المؤسسات وتعزيز القدرة القومية.

يُحسّنوا فعالية المعونات؛ مع مواقيت محددة لمراقبة التقدم في ممارسات جديدة. ويشهد التسيق تحسناً؛ حيث يقل استعمال المعونة المقيدة، ويزداد التشديد على ملكية البلدان للمشروعات؛ غير أن الممارسة الجيدة متخلّفة كثيراً عن المبدأ المعلن. فما يُسلم من المعونات لا يزال مقصراً إلى حد بعيد عن التهدات، الأمر الذي يقوّض المخططات المالية لتخفيف الفقر. في الوقت عينه، غالباً ما تؤدي الصيغة المعيّنة التي تتخذها المشروطة إلى إضعاف ملكية البلدان للمساعدات، وتسهم في عرقلة تدفقات المعونات؛ كما يزيد تردد الجهات المانحة في استخدام المنظومات القطرية من تكاليف الصفقات المعقودة، ويوهن القدرة القومية.

لا تزال المعونة المقيدة إحدى أضع إساءات الاستعمال لمساعدات التنمية، المركزة على الفقر. فمن خلال ربط المساعدات الإنمائية بتوفير الإمدادات والخدمات من البلد المانح، بدلاً من السماح للبلدان المتلقية باستخدام السوق المفتوحة، يُخفّض تقييد المعونة قيمة مردودها. وقد بدأت جهات مانحة عديدة في تخفيض المعونات المقيدة؛ لكن ممارسة فرض القيود ما زالت متفشية على نحو واسع النطاق، ولا يبلغ عنها إلا ملاماً. وفي تقديرنا المتحفّظ، أنّ تكاليف المعونات المقيدة لبلدان الدخل المنخفض تبلغ 5-7 مليارات دولار؛ حيث تصل مثلاً «ضريبة المعونة المقيدة»، التي تدفعها أفريقيا جنوب الصحراء، إلى مليار و600 مليون دولار.

في بعض المجالات، ما زالت «الشراكة الجديدة» في المعونات التي أسست خلال مؤتمر مونتيري تبدو، على نحو مريب، كأنها صيغة معادة التوضيب للشراكة القديمة؛ حيث اللاتوازن مستمر في المسؤوليات والواجبات. فالمستلزم من البلدان المتلقية أن تحدد المواعيد المرتقبة لإنجاز الأهداف الإنمائية، وتقي بمرامي الميزانية التي يراقبها صندوق النقد الدولي كل ثلاثة أشهر، وتقيّد بمجموعة كبيرة مركبة من شروط الجهات المتبرعة، وتتعامل مع ممارسات المانحين التي ترفع تكلفة الصفقات وتخفف قيمة المعونات. في المقابل، لا يضع المانحون أي مواقيت محددة لأنفسهم؛ بل يعرضون، بدلاً من ذلك، التزامات عامة وغير ملزمة بكمية المعونات (التي يتجاهلون معظمها لاحقاً)، والتزامات حتى أكثر من ذلك عمومية وغموضاً بتحسين نوعية المعونة. ويمكن للمانحين، على نقيض المتلقين، الإخلال بالتزاماتهم من دون التعرض لأي عقوبة؛ أي أنّ «الشراكة الجديدة» من

تُصنَّب أعلى الحواجز التجاريّة في العالم أمام بعض أفقر بلدانه

• إنهاء المعونات المقيدة. ثمة طريقة أبسط ممّا يجري لمعالجة الهدر في الأموال المرتبطة بالمعونات المقيدة: أوقفوه في العام 2006.

## التجارة والتنمية البشرية - تقوية الصلات

القائلة إنّ عملية الاندماج العالمية الشاملة تدفع إلى التقارب بين البلدان الغنيّة والفقيرة.

من منظور التنمية البشرية، تُعتبر التجارة وسيلة للتنمية؛ لا غايةٍ بحد ذاتها. فمؤشرات نمو الصادرات، ونسب التجارة إلى الدخل القومي الإجمالي، والتخفيفات من القيود على الواردات، لا تمثل قياساً للتنمية البشرية؛ مع أنها، لسوء الحظ، تُعامل هكذا على نحو متزايد. صحيح أنّ المشاركة في التجارة توفر فرصاً حقيقية لرفع مستويات المعيشة، لكن بعض أعظم نماذج الانفتاح ونمو الصادرات - مثلاً، في المكسيك وغواتيمالا - كان أقل نجاحاً من حيث التأثير في تسريع عجلة التنمية البشرية. فنجاح الصادرات لم يؤدّ دوماً إلى تعزيز رفاهة الإنسان في جبهة عريضة. وتُوجي الأدلة بوجوب بذل المزيد من الاهتمام بالشروط، التي تدمج البلدان على أساسها في الأسواق العالمية.

ومن شأن القوانين التجارية، الأكثر عدلاً، أن تسهّل الأوضاع؛ وبخاصة عندما يتعلق الأمر بفرص الوصول إلى الأسواق. ففي معظم الصنغ الضريبيّة، ينطبق مبدأ تدريجيّ بسيط: كلما ازداد كسبك، زاد دفعك. لكن السياسات التجارية للبلدان الغنيّة قلب هذا المبدأ رأساً على عقب؛ حيث تُصنَّب أعلى الحواجز التجارية في العالم أمام بعض أفقر بلدانه. فالحواجز التجارية في وجه الصادرات من البلدان النامية إلى نظيراتها الغنيّة هي، في المتوسط، 3-4 مرّات أعلى ممّا تواجهها البلدان الغنيّة في التجارة بين بعضها بعضاً. ويمتدّ هذا التدرج المعاكس في السياسات التجارية إلى مجالات أخرى. مثلاً على ذلك، أنّ الاتحاد الأوروبي يُكوّن متجراً عظيماً بالتزامه فتح الأسواق أمام أفقر بلدان العالم؛ غير

ثمة قدرة كاملة للتجارة، مثلما لدى المعونات، كي تكون حفازةً قويّة في التنمية البشرية؛ حيث يمكن للتجارة الدوليّة، وفق الشروط القويمة، أن تولّد دفعاً فعّالاً للتقدم المُسرّع نحو الأهداف الإنمائية. والمشكلة أنّ اجتماع القوانين الجائرة مع أنواع اللامساواة البيئية، داخل البلدان وفي ما بينها، يُقلّص إمكانية التنمية البشرية المتضمنة في صلّب التجارة.

كانت التجارة الدوليّة، وما زالت، أحد أفعال المحركات التي تدفع العولمة. وقد تغيّرت أنماط التجارة، حيث تتحقّق زيادة مستدامة في حصّة البلدان النامية من صادرات العالم التصنيعيّة - كما أنّ بعض البلدان تردّم الهوة التقنيّة. غير أنّ اللامساواة البيئية استمرت على حالها، وساءت في بعض الحالات؛ مثلما في أفريقيا جنوب الصحراء التي تتهمش على نحو متزايد. فالحصّة الحاليّة من الصادرات العالمية لذك الإقليم، الذي يضمّ 689 مليون نسمة، أقلّ من حصّة بلجيكا ذات العشرة ملايين نسمة - كما أنّ قسماً كبيراً من أميركا اللاتينية يتخلف عن اللحاق بالركب. ولو تمتعت أفريقيا جنوب الصحراء بالحصّة نفسها من الصادرات العالمية عام 1980، لكانت مكاسبها من العملة الأجنبية موازيةً لنحو ثمانية أضعاف ما تلقته من معونات عام 2003. ففي التجارة، مثلما في مجالات أخرى، ثمة مغالاة في الادعاءات

## الإطار 7 فييتنام والمكسيك : قصة دولتين معلّمتين

تتنمي كلٌّ من فييتنام والمكسيك إلى الفئة الأولى من البلدان المعلّمة الجديدة بمعايير المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها؛ لكنهما في فئتين مختلفتين، إذا قيست بمعايير مؤشرات التنمية البشرية. فقد حافظت المشاركة الأعمق في التجارة على سرعة تحقيق خطواتٍ إلى الأمام في فييتنام، بينما سار «نجاح» التصدير في المكسيك يداً بيدٍ مع فشل التنمية البشرية (أنظر الجدول).

**فييتنام.** حافظت فييتنام منذ إدخال إصلاحات السوق في نهاية الثمانينات على معدّلات نموّ تفوق 5% في السنة - وهي من أعلى المعدّلات في العالم. وكانت المشاركة في التجارة عاملاً حاسماً، إذ وفّرت للمنتجين إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة والحصول على تقاناتٍ جديدة. وما انفكت الواردات والصادرات تصعدُ بنسبةً أتزيد على 20% في السنة منذ بداية التسعينات، بحيث تضاعفت حصّة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.

تصاحب النجاح في التصدير مع التقدم في التنمية البشرية؛ إذ تراجت مستويات فقر الدخل خلال التسعينات من 58% إلى 28%، وارتفع العمر المتوقع للإنسان بمقدار ست سنوات، وتناقضت وفيات الأطفال إلى النصف. وقد ازدادت ظواهر عدم المساواة، لكن انطلاقاً من قاعدة منخفضة؛ فيما ارتفع معامل جيني من 0.32 في بداية التسعينات إلى 0.35 في آخر العقد - لكنه لا يزال واحداً من الأكثر انخفاضاً في العالم؛ كما تحتل فييتنام اليوم مرتبةً في دليل التنمية البشرية يزيد 16 مركزاً على مرتبتها في سلم الغنى. ويعود نجاح فييتنام إلى عوامل عدّة، بينها :

• استثمارات مسبقة في التنمية البشرية؛ كانت فييتنام قبل انطلاقها الاقتصادية تعاني مستويات عالية من فقر الدخل، لكن مؤشرات أخرى لديها (مثل الالتحاق بالمدارس، والإلمام بالقراءة والكتابة، والعمر المتوقع) كانت أفضل كثيراً من المعدل السائد في بلدان ذات مستويات دخلٍ مشابهة.

(يتبع في الصفحة التالية)

## التكامل العالمي والتنمية البشرية - بعضهم يحسن صنعا أكثر من بعضهم الآخر

البلد	صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية للدولار عام 2002)		معدل الفقر المدقع (%)				متوسط النمو السنوي 2003-1990 (%)	متوسط النمو السنوي 2003-1990 (%)	2003	1990
	2003	1990	2002	1990	معدل الفقر المدقع (%)		2002	1990				
					معدل الفقر المدقع دولياً (%)	معدل الفقر المدقع قطرياً (%)						
فييتنام	59.7	36.0	37.0	60.0	15.0	30.0	5.9	2,490	1,282	20.2	59.7	36.0
المكسيك	28.4	18.6	9.9	15.8	20.3 <sup>d</sup>	22.5 <sup>e</sup>	1.4	9,168	7,973	11.4	28.4	18.6

غير متوفرة ..  
 ينبغي عدم إجراء مقارنات عبر البلدان، لأن خطوط الفقر تتباين إلى حد كبير  
 a  
 البيانات لعام 1993  
 b  
 البيانات لعام 1992  
 c  
 البيانات لعام 2000  
 d  
 المصدر: بيانات الصادرات، جدول المؤشرات 16؛ بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، جدول المؤشرات 14؛ بيانات الفقر المدقع قُطرياً، (UN Vietnam 2002 & Mexico, Secretaria de Desarrollo Social 2005)؛ بيانات الفقر المدقع دولياً للمكسيك، البنك الدولي (World Bank 2005d)، وفييتنام (UN Vietnam 2002)؛ بيانات دخل أفقر 20% من السكان ومُعامل جيني، جدول المؤشرات 15.

صَعَفَ الالتزام المبدئيّ بالإنصاف: إنَّ مَعَامِلَ جيني للمكسيك هو من الأعلى في العالم - وارتفع قليلاً خلال العقد الماضي - إذ يحصل أفقر 10% من السكان على رُبُع النصيب الذي يناله أمثالهم في فييتنام من الدخل القومي. وقد تقيّد دور الحكومة في تنمية البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للنمو العريض القاعدة بسبب صَعَف تحصيل العائدات. فالدخل الوُسْطِي للمكسيك يساوي خمسة أضعاف مثيله في فييتنام، لكن نسبة عائدات الضرائب من أصل الناتج المحلي الإجمالي، البالغة 13%، تُقَارَن بنسبة أوغندا.

التحرير المتسارع: بموجب اتفاقية التجارة الحرة لبلدان أميركا الشمالية، أصبحت المكسيك أحد أسرع البلدان النامية تحريراً لاقتصادها؛ غير أن تحرير الاستيراد ضاعف وطأة الفقر في بعض القطاعات. فاستيراد الذرة الأميركية المدعومة مالياً ازداد ستة أضعاف منذ بداية تحرير الاقتصاد في العام 1994، وأدى إلى تراجع المداخل الحقيقية لملايين مزارعي الذرة المكسيكيين بنسبة 70%. وقد تركّز نمو التصدير الزراعي في المكسيك على مزارع تجارية ضخمة مروية، فيما ترك المزارعون الصغار ليوافحوا مصاعب التأقلم مع المنافسة المتزايدة من المنتجات المستوردة.

صَعَفَ السياسات الصناعية: لا شك في أن بيانات التصدير التي تشير إلى ازدهار التقانات العالية مضللة من نواحٍ عدّة؛ إذ يأتي نحو نصف المنتجات التي تصدّرها المكسيك من منطقة ماكيلادورا التي يطفئ على إنتاجها التجميع البسيط لمكونات مستوردة يُعاد تصديرها. وترتبط نشاطات التصدير بقيمة مضافة محلية محدودة وقدر أدنى من المهارات وتحويل التقنية. وأدى التكال على قطاع تصديري منخفض الأجور ومدنّي المهارات إلى تركّز المكسيك معرضة بدرجة عالية للمنافسة من اقتصاديات أدنى أجوراً، مثل الصين. وقد تراجعت العمالة 180 ألفاً، منذ العام 2001.

اختلال توازنات القوى في أسواق العمل: على الرغم من الزيادات المستدامة في الإنتاجية، لم ترتفع الأجور الحقيقية مع النمو التصديري المتسارع؛ لأسباب بينها تركيز نشاط التصدير في قطاعات متدنية القيمة المضافة. ومن العوامل المؤدية إلى ذلك، صَعَف حقوق التفاوض الجماعي وضغوط البطالة. ثمة عامل آخر هو عدم المساواة في الأجور نتيجة لزيادة نسبة النساء في القوة العاملة؛ حيث تقل أجور النساء، في المعدل، 11% عما هي عليه للرجال.

- نموّ جامع ذو قاعدة عريضة: شكّل ملايين المنتجين من صغار المزارعين قوة دافعة لنمو الصادرات. فقد بدأ الإصلاح الاقتصادي بتحرير الأسواق الزراعية؛ حيث حُفِّت القيود على تصدير الأرز، وألغيت الكوابج على استيراد الأسمدة، ووسّعت حقوق حيازة الأرض. وأدى ارتفاع الأسعار وانخفاض تكاليف المدخلات إلى زيادة سريعة في دخل صغار المزارعين؛ كما ازدادت الأجور الزراعية والتجارة الداخلية وارتفع الطلب الداخلي.
- التزام بالإنصاف: تحسّل فييتنام نحو 16% من الناتج المحلي العام كعائدات للدولة - وهي نسبة مرتفعة لبلد منخفض الدخل. نتيجة لذلك، تمكّنت الحكومة من توزيع منافع التجارة على نطاق أوسع عبر الإنفاق على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.
- التحرير التدريجي: جاء ازدياد النمو، وتشجيع التصدير، قبل تحرير الاستيراد. فقد حُفِّضت القيود الكميّة ابتداءً من أواسط التسعينات، لكن معدل الرسوم الجمركية ظلّ في حدود 15%؛ وظلت أسواق رأس المال مغلقة، الأمر الذي وقى فييتنام من وقع الأزمة المالية في جنوب آسيا.
- تنويع الأسواق: في نهاية الثمانينات، كانت فييتنام تعتمد بصورة كلية تقريباً على تصدير الزيوت إلى سنغافورة واليابان؛ لكن سياسات التسعينات شجعت على تنويع الصادرات (حيث السلع المصنّعة تبلغ الآن نحو ثلث المجموع)، وأسواق التصدير.

**المكسيك.** حافظت المكسيك خلال العقد الماضي على نسب نمو في صادرات السلع المصنّعة تقرب من 26%؛ حيث تستأثر الآن بحوالي نصف مجموع السلع المصنّعة التي تصدّرها أميركا اللاتينية. يُضاف إلى ذلك أن النمو تركّز على قطاعات التقانة ذات نسب النمو المرتفعة والقيمة المضافة العالية، مثل صناعة السيارات والإلكترونيات.

في مَعَابِرَة صارخة مع قصة النجاح هذه في مجال التصدير، لم يرتفع متوسط النمو الاقتصادي للفرد بين عامي 1990 و2003 إلا بما ينوّف قليلاً على 1%. فالأجور الحقيقية تشهد ركوداً، والبطالة أعلى مما كانت في بداية التسعينات؛ كما أن الفقر المدقع لم يتراجع إلا بنسبة هامشية، فيما ازدادت الأمساواة. وتعكس أسباب إخفاقات المكسيك في التنمية البشرية صورةً مرآئية للعوامل الكامنة خلف نجاح فييتنام.

بقيت القوتان العظميان في الدعم المالي لمنتجيهما دون سقف منظمة التجارة العالمية للإعانات المالية؛ عبر إعادة هيكلة دعمهما الإجمالي، بدلاً من تخفيضه. زبد الأمر أن إعانات مالية كثيرة تسمح لأوروبا بتصدير النباتات الحبيبة، وللولايات المتحدة بيع الأرز والقطن والذرة ومحاصيل أخرى في الأسواق العالمية، بأسعار أدنى من تكلفة الإنتاج، لا تصنفها منظمة التجارة العالمية حالياً كإعانات تصديرية أو تشويهات تجارية؛ وتالياً، فإنها ممكنة الإعفاء من أي اتفاقية لخفض مثل هذه الإعانات.

لجأ بعض البلدان النامية فعلاً إلى هيئات تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية للاعتراض على إعانات مالية معينة. وقد نجحت البرازيل في تحدي تصنيف الولايات المتحدة مدفوعاتها المباشرة كإعانات للقطن، بأنها ضمن الصندوق الأخضر. ونجحت البرازيل والهند وتايلاند في تحدي قانونية إعانات الاتحاد الأوروبي لدعم السكر؛ حيث حكمت هيئة تابعة لمنظمة التجارة العالمية بأن معظم هذه الإعانات للسكر لا تتوافق وقوانين المنظمة. غير أن هناك خطراً متزايداً من أن اتفاقية لمنظمة التجارة العالمية قد تتيح فسحة كافية لتمكين الدعم الزراعي الإجمالي؛ كما تعرفه تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي لدعم المنتجين؛ أن يبقى في حدود المستويات الحالية - وإن كان بصيغة أعيد تعلييمها.

من شأن نتيجة كهذه أن تقلص إلى حد كبير مصداقية أي اتفاقية زراعية لوجلة الدوحة. طبعاً، لا تتساوى كل الإعانات المالية في آثارها التشويهية؛ غير أن تحويل مدفوعات بمليارات الدولارات سنوياً إلى كبار المنتجين الزراعيين يترك بالتأكيد آثاراً مشوهة في السوق؛ حتى وإن صُنفت المدفوعات رسمياً بأنها غير تشويهية - وهذا ما يجري، على نحو خاص، في قطاعات تنتج فوائض كبيرة للأسواق العالمية. ففي الحد الأدنى، توفر هذه المدفوعات ضماناً ضد المخاطر، ومصادر رأس مال للاستثمار، ومورداً يمكن استخدامه كضمان إضافي للقروض.

من منظور مزارعي القطن في بوركينافاسو أو الأرز في غانا، يحظى التصنيف القانوني الدقيق في منظمة التجارة العالمية للإعانات المالية بأهمية مباشرة أقل مما إذا كانت هذه الإعانات في البلدان الغنية سوف تقوض سبل عيشهم أم لا. وتمكن مشكلة الميكانيكية الحالية للقوانين الزراعية في أنها تؤسس الممارسات التجارية اللامنصفة وراء غشوة من قانونية منظمة التجارة العالمية، مضعفة في خلال ذلك شرعية المنظومة المتعددة الجوانب، القائمة على القوانين. وينبغي لقوانين المنظمة التي تحظر المنافسة الجائرة بين البلدان النامية والمتطورة أن تكون لأحد المعالم للحكم على نتائج جولة الدوحة برمتها.

إن الرد على السؤال المطروح في العنوان بسيط: عندما تقول البلدان المتطورة ذلك. فمن المشاكل التي تواجه البلدان النامية الآن أن نظيراتها الغنية حولت الدعم إلى مجالات الإعانات المالية التي تتسم فيها قواعد منظمة التجارة العالمية بالضعف - وهي قواعد صيغت أصلاً تحت تأثير قوي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أقرت ثلاث فئات من إعانات الدعم بموجب الاتفاقية الزراعية التي جرى التفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إطار جولة أوروغواي. فإعانات الصندوق الكهرماني تخضع لأي تخفيض في الدعم يتفق عليه في منظمة التجارة العالمية؛ فيما إعانات الصندوق الأخضر التي تعتبر «غير تحريفية» مسموح بها. بين هاتين الفئتين، توجد إعانات الصندوق الأزرق؛ وهي مدفوعات معفاة من التخفيضات إذا كانت مرتبطة بأراضٍ ستوقف حراثتها. وقد أقرت هذه الترتيبات تحت إصرار الاتحاد الأوروبي على استيعاب إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة التي، بموجبها، تشتترط الأهلية لتلقي المدفوعات المباشرة على المنتجين وقف استخدام نسبة معينة من أملاكهم للحراثة والزراعة.

لِمَ لهذه الفوارق أهميتها؟ لأن ضوابط إطار عمل منظمة التجارة العالمية ضعيفة أو غير موجودة بالنسبة إلى أي أشكال دعم بالضبط توجه عليها الآن حكومات البلدان الغنية إعاناتها المالية الزراعية. فخلال سنة 2001 (آخر عام تتوفر فيه الإطلاعات إلى المنظمة)، أنفقت الولايات المتحدة نحو 50 مليار دولار في مدفوعات الصندوق الأخضر - أي ثلاث مرات ما أنفقت في الصندوق الكهرماني. وتفادياً لتفوق الأميركيين، أنفق الاتحاد الأوروبي 50 مليار دولار في مدفوعات الصندوقين الأخضر والأزرق - أكثر مما أنفقه في المدفوعات الكهرمانية. وفي كلتا الحالتين،

### إعانات مالية ضخمة تنجو من قوانين منظمة التجارة العالمية

دولارات أميركية 2002/2001 (بمليارات)

الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الصندوق الكهرماني
14.4	44.3	الحد الأقصى للصندوق الكهرماني المسموح به وفق قوانين منظمة التجارة العالمية
19.1	75.7	الصندوق الأزرق
0.0	26.7	الصندوق الأخضر
50.7	23.3	

المصدر: منظمة التجارة العالمية 2005.

المصدر: وزارة الزراعة الأميركية، خدمة الأبحاث الاقتصادية (2005b)، وواتكينز (2003b) (Watkins).

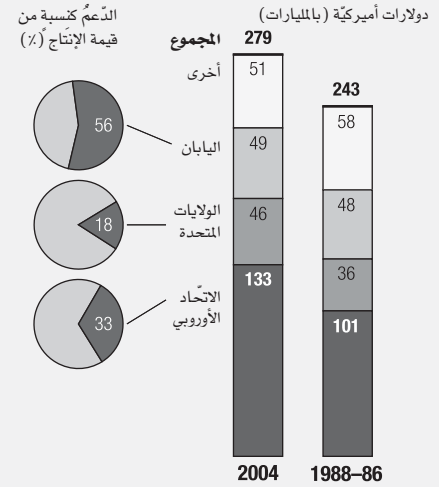
الزراعة، بكميات معدودة: الإعانات المالية الحكومية في البلدان الغنية. فإبان الجولة الفائزة من مفاوضات التجارة العالمية، وعدت البلدان المتطورة بتخفيض الإعانات المالية لمزارعيها؛ لكنها عملت منذ ذلك الحين على زيادتها - حيث تُنفق اليوم أكثر بقليل من مليار دولار سنوياً على معونات للزراعة في بلدان فقيرة، وأقل بقليل من مليار دولار يومياً على الإعانات المالية لإنتاجها الزراعي المفرط - ومن الصعب تخيل ترتيب للأولويات أقل ملاءمة من ذلك. ولزيادة الأمر سوءاً، تدمر هذه الإعانات تلك الأسواق التي يعتمد عليها

أن قوانين المنشأ التي يُفرض فيها شروط الأهلية للأفضليات التجارية تقلص الفرص المتاحة أمام العديد من هذه البلدان إلى حدّها الأدنى.

لكن الزراعة مقلقة بوجه خاص، إذ إن ثلثي كل الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم يُقيمون ويشغلون في مناطق ريفية؛ غير أن أسواق عملهم، وسبل عيشهم، وإمكاناتهم للنجاة من الفقر تتأثر على نحو مباشر بالقوانين التي تحكم التجارة الزراعية. ويمكن تلخيص المشكلة الأساسية، التي سوف تتناولها مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول

الرسم 8

ضخمٌ ويزداد ضخامةً :  
دعمُ البلدان الغنيّة للزراعة



المصدر : منظمة التعاون والإيماء الاقتصادي 2005.

صغارُ المزارعين في البلدان الفقيرة؛ مُدنيّةٌ بذلك الأسعار التي يتقاضونها، ومأنعةٌ عنهم تالياً نيلَ حصّةٍ عادلة من فوائد التجارة العالمية. ويتنافس مزارعو القطن في بوركينافاسو مع منتج القطن الأميركيين، الذين يتلقون من الإعانات المالية سنوياً أكثر من أربعة مليارات دولار - أي بما يتجاوز مجملَ الدخل القومي في بوركينافاسو. في غضون ذلك، تُحدث السياساتُ الزراعيةُ المشتركةُ المُسرّفةُ للاتحاد الأوروبي فوضىّةً شديدةً في الأسواق العالمية للسكر، فيما تحرم البلدانَ الناميةَ فرصةَ الوصول إلى الأسواق الأوروبية. فالمستهلكون ودافعوا الضرائب في البلدان الغنيّة مرتبطون بتمويل منظومة تدمر الأرزاق في بعض أفقر بلدان العالم. في بعض المجالات، تُهددُ قوانينُ منظمة التجارة العالميةً بالتدعيم المنهجي للمعوقات التي تواجهها البلدان النامية، وإزالة الفوائد من الاندماج العالمي نحو البلدان المتطورة. مثلاً على ذلك، مجموعة القوانين التي تقيّد فرص البلدان الفقيرة لتطوير سياساتٍ صناعيةٍ نشطة، من النوع المتطلب لرفع مستويات التقانة والنجاح في أسواق العالم. فطبقاً لأحكام القوانين الرأهنة في منظمة التجارة العالمية، يُحظر العديد من السياسات التي ساعدت بلدان شرق آسيا في تحقيق تقدّمات متسارعة؛ كما تمثّل قوانين المنظمة بشأن الملكية الفكرية تهديداً مزدوجاً: سترفع تكلفة التحويلات التقانية، وبالإمكان أن تزيد أسعار الأدوية؛ الأمر الذي يتسبب بمخاطر على الصحة العامة للفقراء. وخلال المفاوضات في منظمة التجارة الدولية حول

الرسم 9

إنتاج القطن الأميركي -  
محصنٌ ضد التغيرات في الأسعار العالمية



الخدمات، سعت البلدان الغنيّة إلى خلق فرص استثمارية للشركات العاملة في حقل المصارف والتأمينات؛ فيما تقيّد فرص البلدان الفقيرة للتصدير في مجال ذي ميزة واضحة؛ انتقال العمال المؤقت، فوفقاً للتقديرات تولّد زيادة طفيفة في تدفقات العمال المهرة وغير المهرة 157 مليار دولار سنوياً - وهو مكسب يفوق بكثير ما يؤمّنه تخفيف القيود في مجالات أخرى.

توفّر جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية فرصةً مواتية للبدء بعملية تنظيم القوانين التجارية المتعددة الجوانب لنصرة التنمية البشرية وأهداف التنمية للألفية، والالتزام بذلك؛ وهي فرصة ما زالت مُضيعة حتى الآن، إذ لم يتحقّق أي شيء جوهري بعد أربع سنوات من تلك المحادثات. ويكمن لب المعضلة في البرنامج اللامتوازن الذي تتبّعه البلدان الغنيّة، وفي التقصير عن معالجة مشكلة الإعانات المالية الزراعية.

ولكن، حتى أفضل القوانين التجارية الزراعية لن تُزيل بعض المسببات الأساسية لعدم المساواة في التجارة العالمية؛ إذ يستلزم الأمر معالجة مشكلات مستمرة، مثل البنية التحتية الضعيفة والقدرة الإمدادية المحدودة. لقد طوّرت البلدان الغنيّة برنامج معونات يهدف إلى «بناء القدرة»، لكن من المؤسف أن هناك تركيزاً غير صحي على بناء القدرة في مجالات تعتبرها البلدان الغنيّة مفيدة

الرسم 10

سكرُ الاتحاد الأوروبي -  
كيف تُفرط في الإنتاج وتُفرق في الأسواق العالمية

يُورو للطن المترّي، 2003

716  
سعر الواردات الأدنى

632  
السعر المضمون من الاتحاد الأوروبي

157  
سعر الأسواق العالمية

المصدر: Oxfam International 2004a.

بالمقابل، هناك نصائح أقل مما يلزم في مجالات قد تعدل اختلالات توازن القوى وتقوي أهداف السياسات العامة.

**التمويل الموقوف.** يعاني بعض أكثر برامج المساعدة التقنية لبناء القدرات نقصاً مزمناً في التمويل؛ بينما مثلاً برنامج منظمة التجارة العالمية المتكامل المشترك، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولي. ويحظى هذا البرنامج المتكامل باحترام بالغ، خصوصاً من الحكومات الأفريقية؛ لكنه يمول حالياً من صندوق ائتماني مشترك مبلغ 10 ملايين دولار لعشرين بلداً - وهو ما لا يبدو متناسباً على الإطلاق مع حجم المعوقات التي تواجهها الحكومات الأفريقية في منظمة التجارة العالمية؛ كما أن التمويل الذي يحصل عليه الإطار المتكامل للمساعدات التقنية المتعلقة بالتجارة يقل حالياً عن ستة ملايين دولار.

**الصلاّات الضعيفة باستراتيجيات التنمية.** قصرت كثيراً عن التوقعات جهود الجهات المانحة، المادفة إلى جعل المساعدة التقنية لبناء القدرات جزءاً أساسياً من التعاون الإنمائي والتخطيط القومي لتخفيض الفقر. في حالة معينة من صلب الموضوع، أجرى «الإطار المتكامل» بضعة تقييمات تشخيصية عالية النوعية للمعوقات القائمة على جانب العرض، خصوصاً في تلك المتعلقة بالفقر. مع ذلك، ليس هناك أي دليل على أن التوصيات قد أدرجت ضمن وراثة استراتيجية تخفيض الفقر التي لا يقول معظمها شيئاً يُذكر عن السياسات التجارية. ويتضح أن ضعف التنسيق، وتضارب تفويضات الوكالات المعنية وتشابكها، والانحياز إلى تقديم المعونة التقنية عوضاً عن تمويل البنية التحتية، قد أدت إلى إضعاف فعالية هذه الهيكلية المتكاملة أكثر فأكثر.

يُعتبر بناء القدرات ضرورة حيوية لاندماج البلدان النامية في التجارة الدولية على نحو ناجح. وقد أعطت البلدان المتطورة هذه النقطة أولوية متزايدة في برامج مساعداتها؛ لكن المعونة التقنية لبناء القدرات تعاني نواحي قصور تقوّض فعاليتها. وهذا ما يحدث فعلاً بموجب إجراءات المساعدة التقنية، ذات العلاقة التجارية، لبناء القدرات.

**أولويات يحفزها المانحون :** في الغالب الأعم، تتميز المساعدات التقنية المتعلقة بالتجارة لبناء القدرات في الانحياز إلى أولويات الجهات المانحة. ففي بداية جولة الدوحة، أعطى الجدول التفاوضي للاتحاد الأوروبي أولوية لسياسات المنافسة، وتسهيل التجارة، والاستثمار - وهي نقاط تُعرف جماعياً باسم 'قضايا سنغافورة'؛ غير أن الأغلبية الساحقة من البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا ومن فئة البلدان الأقل تطوراً في العالم، رفضت هذا الجدول. رُغم ذلك، استحوذت قضايا سنغافورة في العام 2001 على نصف مجموع الدعم المخصص للسياسات التجارية، والمسجل في منظمة التجارة العالمية. بالمعيار، وُجّهت نسبة 1% فقط من الدعم المقرّر في السياسات إلى المفاوضات الزراعية - المعتبرة ذات أهمية حيوية للبلدان النامية. ويتجسد الانحياز في البرامج الثنائية عبر التمييز السلبي (عندما ترفض البلدان المانحة تمويل نشاطات غير ملائمة لمصالحها الفورية)، أو التمييز الإيجابي (عندما يُعرض تقديم الدعم في مجالات تُعطيها الجهات المانحة أولوية).

**النصح المنحاز والمحدود :** يتمثل جزء يفوق اللازم من المعونات التقنية لبناء القدرات في نصائح عن كيفية تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي أمّلتها البلدان المتطورة؛ بما في ذلك جزء كبير من النشاط الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية تحت مظلة صندوق الائتمان العالمي الذي أسس في العام 2001.

المصدر: Deere 2005.

تتسم تقوية الرابطة بين التجارة وبين التنمية البشرية بأنها عملية طويلة الأمد؛ غير أن جولة الدوحة تظل فرصة سانحة للبدء بتلك العملية - وتكوين مصداقية وشريفة للنظام التجاري المبني على القوانين. وهذه الجولة، من منظور السباق الأوسع، هامة للغاية؛ بحيث ينبغي لها ألاّ تفشل. فبناءً على ازدهار المتشارك يستلزم مؤسسات متعددة الأطراف؛ لا تعمل فقط على الإسهام في تقدم الخير العام، وإنما تظهر أيضاً أنها تعمل بأسلوب عادل ومتوازن. ويوفر الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في ديسمبر/كانون الأول 2005، فرصة سانحة لمعالجة بعض أشد التحديات إلحاحية. وفي حين أن العديد من القضايا تقني؛ فإن المتطلبات العملية تستلزم إطاراً تُحقّق قوانين المنظمة بموجبه قدر أكبر من الخير للتنمية البشرية، وتلحق بها أذى أقل. ولن يكون من الواقعي أن يتوقع من جولة الدوحة تصحيح كل اللاتوازنات في القوانين - مع أن في استطاعتها تهيئة الساحة لجولات مقبلة، تهدف إلى

لها استراتيجياً؛ حيث إن بعض المشاكل القديمة العهد لا تؤخذ حتى يعين الاعتبار في البرنامج التجاري الدولي. من الأمثلة على ذلك، الأزمة الحادة في أسواق السلع الأساسية، خصوصاً البن. ففي إثيوبيا، خفضت الأسعار الأخذ في التراجع منذ عام 1998 متوسط الدخل السنوي لدى الأسر المنتجة للبن بنحو 200 دولار.

يُمثل بروز هيكلية تجارية جديدة أخطاراً جديدة على التجارة الزراعية الأكثر إنصافاً. فقد أصبحت المتاجر الكبرى السلسلية قوة متحكّمة بمنافذ الأسواق الزراعية في البلدان الغنية، تربط المنتجين في البلدان النامية بالمستهلكين في البلدان المتطورة. لكن لبعض الممارسات الشرائية التي تتبعها هذه المتاجر تستبعد صغار المزارعين؛ ما يُضعف الروابط بين التجارة والتنمية البشرية. ومن شأن خلق هيكلية لتسهيل دخول صغار المزارعين إلى المؤسسات السلسلية التسويقية العالمية، أن يُمكن القطاع الخاص من القيام بدور حاسم في النضال العالمي ضدّ الفاقة.

وضع التنمية البشرية في لب المنظومة المتعددة الجوانب، ومن المعايير الرئيسية لتقييم نتائج جولة الدوحة:

- تخفيضات حادة في دعم حكومات البلدان الغنية للزراعة، وحظر الإعانات المالية للصادرات. ينبغي للدعم الزراعي، كما يُقاس بتقديرات منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي لدعم المنتجين، أن يخفّض إلى ما لا يزيد على 5-10% من قيمة الإنتاج؛ مع فرض حظر فوري على الإعانات المالية المباشرة وغير المباشرة للصادرات.

- تخفيضات حادة في الحواجز أمام صادرات البلدان النامية. يجب على البلدان الغنية أن تحدّد سقف تعريفاتها الجمركية القصوى على الواردات من البلدان النامية بما لا يزيد على ضعف تعريفاتها في المتوسط؛ وكلها 5-6%.

- تعويضات لبلدان تفقد الشروط التفضيلية. في حين تُنمّر المعاملة التفضيلية من البلدان الغنية لبعض البلدان النامية فوائد محدودة في المجموع الإجمالي، فإن سحبها قد يتسبب، في حالات معينة، بمستويات عالية من البطالة و«صدمات» في موازين المدفوعات. لذا، يتعين إنشاء صندوق مالي تكييفي لتخفيض تكاليف التكييف التي تواجهها بلدان ذات قابلية للانجراف.

- حماية «مجال السياسات» للتنمية البشرية. يجب ألا تفرض القوانين المتعددة الجوانب موجبات غير متناغمة مع الاستراتيجيات القومية لتخفيض الفقر، كما يتعين تضمين هذه الاستراتيجيات أفضل الممارسات الدولية؛ المكيفة وفقاً للأوضاع المحلية، والمطورة عبر عمليات سياسية ديمقراطية وتشاركية. وعلى وجه خاص، ينبغي لقوانين منظمة التجارة العالمية احترام حق البلدان النامية في حماية منتجها الزراعيين ضد منافسة غير عادلة من صادرات مدعومة مالياً في بلدان غنية.

- التزام بتجنب ترتيبات «منظمة التجارة العالمية» زائد كذا، في الاتفاقيات التجارية الإقليمية. تفرض بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية موجبات تتجاوز قوانين المنظمة؛ وبخاصة في مجالات مثل الاستثمار والملكية الفكرية. ومن المهم ألا تطغى هذه الاتفاقيات على سياسات قومية، مطورة في سياق الاستراتيجيات الخاصة بتخفيض الفقر.

- إعادة تركيز المفاوضات الخدمانية على التحرك المؤقت لليد العاملة. في سياق جولة إنمائية، يجب

الإقلال من التوكيد على التحرير المتسارع للقطاعات المالية؛ والإكثار من التركيز على وضع قوانين تتيح للعمال من البلدان النامية منافذاً محسنة للوصول إلى أسواق العمل في البلدان الغنية.

### النزاع العنفي كعائق في وجه التقدم

في سنة 1945، حدّد وزير الخارجية الأميركي آنذاك، أدورد ر. ستانتينوس، هوية المكونين الجوهريين للأمن البشري؛ وما يرتبطان به: «ينبغي لمعركة السلام أن تخاض على جبهتين، أولاهما الجبهة الأمنية؛ حيث يعني النصر تحرراً من الخوف، الثانية، هي الجبهة الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يعني النصر تحرراً من العوز. ولكن، وحده النصر على الجبهتين معاً هو ما يمكنه أن يضمن للعالم سلاماً مستديماً.» وكان هذا التفكير المتعقّل هو الذي حمل الولايات المتحدة على القيام بدور مركزي في تأسيس الأمم المتحدة.

بعد سنتين عاماً من ذلك، وانقضاء أكثر من عقد على انتهاء الحرب الباردة الذي بدا كمؤشّر على بدء عهد جديد من السلام، تُهيمن الهموم الأمنية مرةً أخرى على جدول الأعمال الدولي. وكما يرى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، «في جوٍّ من الحرية أفسح»، فإننا نعيش الآن في عصرٍ قد يتسبب خلاله التفاعل الفتاك بين الفاقة والنزاع العنفي بأخطار فادحة؛ ليس فقط على الضحايا المباشرين، وإنما أيضاً على الأمن الجماعي للمجتمع الدولي.

بالنسبة إلى الكثر في بلدان غنية، يُربط مفهوم اللأمن الكوني بالأخطار المتأتية عن الإرهاب والمنظمات الإجرامية؛ وهي أخطار حقيقية. مع ذلك، يبرز فقدان «التحرر من الخوف» على أشده في بلدان نامية عديدة؛ حيث التفاعل المهلك بين الفاقة والنزاع العنيف يدمر الأرواح على نطاق هائل – ويعرقل

الجدول 2 الكلفة المتزايدة للنزاعات في أرواح البشر

الفترة	وفيات متعلقة بالنزاع (بالملايين)	سكان العالم في منتصف القرن (بالملايين)	وفيات متعلقة بالنزاع كنسبة من سكان العالم (%)
القرن السادس عشر	1.6	493.3	0.32
القرن السابع عشر	6.1	579.1	1.05
القرن الثامن عشر	7.0	757.4	0.92
القرن التاسع عشر	19.4	1,172.9	1.65
القرن العشرون	109.7	2,519.5	4.35

المصدر: بيانات الوفيات الناجمة عن النزاع من 1996. Svard 1991. بيانات السكان في القرن العشرين من UN 2005d؛ بيانات أخرى عن السكان من مكتب تقرير التنمية البشرية، بناءً على Sykes 2004 (Table B-10)

التقدُّمُ نحو أهدافِ التنميةِ للأُلفِيَّةِ. ولَسَوْفَ تكونُ للفشلِ في  
بناءِ الأمنِ البشريِّ، بإنهاءِ هذا التَّفاعُلِ، تداعِياتٌ كَوْنِيَّةٌ. ففني  
عالمِ الاعتمادِ المتبادلِ، لا تتوقَّفُ تهديداتُ النِّزاعاتِ العُنْفِيَّةِ  
عندَ الحدودِ القوميَّةِ، مَهْمَا كانتِ الدِّفاعاتُ الحدوديَّةُ قويَّةً؛  
كما تُكوِّنُ التنميةُ في بلدانٍ فقيرةٍ الجبهةَ الأماميَّةَ للمعركةِ  
من أجلِ السَّلامِ العالَمِيِّ والأمنِ الجَماعيِّ. غيرَ أنَّ مشكلةَ  
مخطَّطِ المعركةِ الحاليِّ تكمنُ في وجودِ استراتيجيَّةٍ مسرِّفةٍ  
للعملِ العسكريِّ، وأخرى متخلِّفةٌ للأمنِ البشريِّ.

لقد تغيَّرتِ طبيعَةُ النِّزاعِ، فالقرنُ العِشرُونِ، الأكثرُ  
دمويَّةً في تاريخِ البشرِ، عُرفَ أولاً بِحروبِ بينِ البلدانِ؛  
ومن ثَمَّ بالمخاوفِ إبَّانِ الحربِ الباردةِ من مجابهةِ عنيفةٍ  
بينِ القوتَيْنِ العُظمَيَيْنِ. غيرَ أنَّ هذهِ المخاوفُ تراجعتُ الآنَ  
أمامَ حروبٍ محليَّةٍ وإقليميَّةٍ، يُخاضُ غالِبُها في بلدانٍ فقيرةٍ  
تكونُ نظَمُ الدَّولةِ فيها ضعيفةً أو مخفِّفةً، وبالأسلحةِ الخفيفةِ  
المُفضَّلةِ على غيرها؛ كما أنَّ معظمَ ضحايا حروبِ اليومِ  
مدنيُّون. صحيحٌ أنَّ في العالمِ الآنَ نزاعاتٍ أقلَّ ممَّا كانَ في  
العامِ 1990، لكنَّ نسبةَ هذهِ النِّزاعاتِ الناشئةِ في بلدانٍ  
فقيرةٍ ازدادت عن السَّابقِ.

وليس ثَمَّةُ إدراكٍ كافٍ لما تدفعه التنميةُ البشريَّةُ من  
أثمانٍ، بسببِ النِّزاعاتِ العُنْفِيَّةِ. فالوفياتُ في جمهوريَّةِ  
الكونغو الديموقراطيَّةِ، المعزَّوةُ مباشرةً أو مُدَوَّرةً إلى  
النِّزاعِ، تفوقُ مجموعَ خسائرِ بريطانيا في الحربينِ العالَميَّتينِ  
الأولى والثانيةِ معاً؛ كما زاد عددُ المُشرِّدينِ في إقليمِ دارفورِ  
السُّودانيِّ، بسببِ النِّزاعِ، على مليونِ إنسانٍ. وتسلَّطَ أضواءُ  
الإعلامِ الدَّوليِّ، دورياً، على الضحايا المباشرينِ لهذينِ  
النِّزاعينِ وغيرهما من النِّزاعاتِ؛ غيرَ أنَّ وَقَعَ النِّزاعُ العُنْفِيُّ  
البعيدُ المدى على التنميةِ البشريَّةِ يظلُّ أكثرَ إخفاءً.

يؤدِّي النِّزاعُ إلى تقويضِ التَّغذيةِ والصَّحةِ العامَّةِ،  
وتخريبِ الأنظمةِ التعليميَّةِ، وتدميرِ سُبُلِ العيشِ، وإعاقةِ  
الإمكانيَّاتِ للنَّموِّ الاقتصاديِّ. فمِنَ بينِ 32 بلداً في فئَةِ  
بلدانِ «التَّميةِ البشريَّةِ المنخفضة»، كما تُقاسُ بموجبِ دليلِ  
التَّميةِ البشريَّةِ، هناكَ 22 عانىَ كلُّ منها نزاعاً في وقتٍ  
ما منذَ سنةِ 1990. والبلدانُ، التي قاستِ وتقاسي من  
النِّزاعاتِ العنيفةِ، ممثَّلةٌ بنسبةٍ كبيرةٍ للغاية في مجموعةِ  
البلدانِ الخارجةِ عن سَكَّةِ الوصولِ إلى الأهدافِ الإنمائيَّةِ في  
استشرافاتنا للعامِ 2015. فمِنَ البلدانِ الاثنيِّ والخمسينِ  
التي تشهدُ ارتداداً أو ركوداً في محاولاتها تخفيضَ وفياتِ  
الأطفالِ، ثَمَّةُ 30 بلداً عانىَ النِّزاعُ منذَ العامِ 1990.  
وتُعطي ضخامةُ هذهِ الأثمانِ حجَّةً داعمةً لاعتبارِ مَنْعِ

النِّزاعِ، وحلِّ النِّزاعِ، وإعادةِ البناءِ ما بعدَ النِّزاعِ، ثلاثةً من  
أكثرِ المستلزماتِ الجوهريةِ لبناءِ الأمنِ البشريِّ؛ وتسريعِ  
عجلةِ التقدُّمِ نحو أهدافِ التَّميةِ للأُلفِيَّةِ.

من الممكنِ عزوُّ التحديِّ الصَّادِرِ عن اللأمنِ  
البشريِّ والنِّزاعِ العُنْفِيِّ إلى دولٍ ضعيفةٍ، وهشَّةٍ، ومُخفِّفةٍ،  
فالتَّقصيراتُ المضاعفةُ عن حمايةِ الناسِ من المخاطرِ  
الأمنيَّةِ، وتزويدهم بالاحتياجاتِ الأساسيَّةِ، وتطويرِ  
مؤسَّساتٍ سياسيَّةٍ تُعتَبَرُ بالإدراكِ الحسبيِّ شرعيَّةً، سماتٌ  
دائمةٌ لبلدانٍ ذاتِ قابليَّةٍ للنِّزاعِ. وفي بعضِ الحالاتِ، تكونُ  
أنواعُ اللأمساواةِ الأفقيَّةِ العميقةِ العُورِ بينِ المناطقِ أو  
المجموعاتِ مادةً حفَّازةً للعنفِ؛ لكنَّ لِعواملٍ خارجيَّةٍ دورها  
أيضاً في هذا المجالِ. فاستعدادُ قُوَى خارجيَّةٍ للتدخلِ، سعيًا  
وراءَ تحقيقِ أهدافها الاستراتيجيةِّ، سهلٌ جزئياً «فشل» دولٍ  
مثلَ أفغانستانِ والصُّومالِ؛ حيثُ يُساعدُ استيرادُ الأسلحةِ،  
واستحواذُ جماعاتِ المصالحِ الضيِّقةِ على تدفُّقاتِ التَّمويلِ  
من بيِّعِ المواردِ الطبيعيَّةِ، في استدامةِ النِّزاعِ وزيادةِ حدتهِ.  
وتُعتَبَرُ القيادةُ السياسيَّةُ في بلدانٍ ذاتِ قابليَّةٍ للنِّزاعِ شرطاً  
أساسياً للتَّغييرِ، لكنه شرطٌ غيرُ كافٍ؛ إذ يتعيَّنُ على  
الحكوماتِ الغنيَّةِ أيضاً توفيرُ الرُّوحِ القياديَّةِ.

واتِّباعُ نهجٍ جديدةٍ في المَعوناتِ هو نقطةُ انطلاقٍ في  
هذا المجالِ؛ لأنَّ الدَّولَ الضَّعيفةَ والهشَّةَ ليست فقط منقوصةِ  
العونِ بالنسبةِ إلى قدرتها على استخدامِ التَّمويلِ بفعاليَّةِ،  
وإنما هي أيضاً مخضعةٌ لمستوياتٍ عاليةٍ من المتغيِّراتِ التي  
لا يمكنُ التنبؤُ بها في تدفُّقاتِ المَعونةِ. وتُشيرُ الأدلَّةُ إلى أنَّ  
هذهِ التدفُّقاتُ تقلُّ بنسبةِ 40% عن المستوى الذي تُسوِّغه  
المؤسَّساتُ وبيئَةُ السِّياساتِ؛ كما يطرحُ التَّنظيمُ التَّعاقبيُّ  
للمَعوناتِ مشكلةً أخرى. ففي الغالبِ الأعمِّ، تتعهدُ الجهاتُ  
المانحةُ بتوفيرِ مساعداتٍ إنسانيَّةٍ ضخمةٍ في فتراتٍ ما بعدَ  
النِّزاعِ مباشرةً؛ من دونِ مواصلةِ العملِ في الأعوامِ اللاحقةِ  
على دَعَمِ الاقتصادِ لِحِينِ استعادةِ عافيتهِ.

لا تخلقُ صادراتُ المواردِ المعدنيَّةِ والطبيعيَّةِ الأخرى  
نزاعاً عنيفاً، شأنها في ذلك شأنُ الأسلحةِ الصغيرةِ؛ لكنَّ  
أسواقَ المواردِ الطبيعيَّةِ والأسلحةِ الخفيفةِ يمكنها توفيرُ  
الوسيلةِ لاستدامةِ النِّزاعاتِ العنيفةِ. فمِنَ كامبوديا إلى  
أفغانستانِ وبلدانٍ في غربِ أفريقيا، تساعدُ صادراتُ الأحجارِ  
الكريمةِ والأخشابِ في تمويلِ النِّزاعاتِ وإضعافِ قدرةِ  
الدَّولةِ في تلكِ البلدانِ. وفي استطاعةِ المخطَّطاتِ الخاصَّةِ  
بإصدارِ شهاداتِ المنشأ أن تمنعَ استغلالَ الفرصِ السَّانحةِ  
للتَّصديرِ؛ مثلما تُثبتُ ذلكَ عمليَّةُ كيميبرليِّ، المتَّبَعَةُ في

البلد	مُدَّةُ النِّزَاعِ	الموارد
أفغانستان	2001-1978	الأحجار الكريمة، الأفيون
أنغولا	2002-1975	النّفط، الماس
أنغولا (كابيندا)	1975-	النّفط
كمبوديا	1997-1978	الأخشاب، الأحجار الكريمة
كولومبيا	1984-	النّفط، الذهب، الكوكا
جمهورية الكونغو	1997	النّفط
الكونغوالديموقراطية	2002-98، 97-1996	النحاس، كوتان، الماس، الذهب، الكوبالت
إندونيسيا (أكيه)	1975-	الغاز الطبيعي
إندونيسيا (بابوا الغربية)	1969-	النحاس، الذهب
ليبيريا	1996-1989	الأخشاب، الماس، الحديد، زيت النّخيل، الكوكا، البن، الماريوانا، المطاط، الذهب
المغرب	1975-	الفوسفات، النّفط
ميانمار	1949-	الأخشاب، القصدير، الأحجار الكريمة، الأفيون
بابوا غينيا الجديدة	1988-	النحاس، الذهب
البيرو	1995-1980	الكوكا
سيراليون	2000-1991	الماس
السودان	2005-1983	النّفط

المصدر: معلوماتٌ مقبّسة من: Bannon and Collier 2003

حيث يعود نصّف كلِّ البلدان الخارجة من نزاعٍ عنيفٍ يعود إلى الحرب خلال خمسة أعوام، ويقتضي تحطيم هذه الحلقة التّزاماً سياسياً ومالياً بتوفير الأمن، والإشراف على إعادة البناء، وخلق الأوضاع الملائمة لتنمية أسواقٍ تنافسية واستثمارات القطاع الخاص؛ طوال الأمد المطلوب لاستكمال هذه العملية. غير أنّ ذلك الالتزام لم يكن جلياً على الدوام، في حين وفّرت أهداف التنمية للألفية تركيزاً للتقدم نحو تحقيق «التحرُّر من العوز»، لا يزال العالم مفتقراً إلى برنامج متماسك لتوسيع نطاق «التحرُّر من الخوف»، وكما حاجّ تقرير الأمين العامّ للأمم المتحدة، «في جوٍّ من الحرية أفسح»، ثمّة حاجة ملحة إلى إعداد نظام للأمن الجماعي يذهب إلى أبعد من الردود العسكرية على الأخطار التي قد تتسبب بها العمليات الإرهابية؛ ووصولاً إلى إدراك أنّ الفقر، والانهباء الاجتماعي، والنزاع الأهلي تُشكّل المكونات الجوهرية للأخطار الأمنية الكونية، ومن المتطلبات الأساسية لتخفيف تلك الأخطار:

- عقد صفقة جديدة بشأن المعونة. ليس ثمّة مبرر لمنع المعونات عن الدول التي تكون عرضة للنزاع أو في فترات ما بعد النزاع؛ لأنّ هذا الحرمان سيؤيّد للأمن البشري في البلدان المعنّية – وسيؤيّد أيضاً للأمن العالميّ الشامل. فمن عناصر المستلزمات الأوسع نطاقاً لتحقيق غاية الوصول إلى 0.7% من إجماليّ الدّخل القومي، وجوبّ إلزام الجهات المانحة نفسها بزيادة جهود العون؛

إصدار هذه الشهادات للماس، ومع أنّ الأسلحة الخفيفة تُودي بحياة أكثر من نصف مليون إنسان سنوياً، غالبيتها في أفقر بلدان العالم؛ إلا أنّ الجهود الدولية للسيطرة على المتاجرة المميّنة بهذه الأسلحة لم يكن لها سوى تأثير محدود. فما زال فرض هذا الأمر ضعيفاً، والتقيّد بمجموعة المبادئ طوعياً، ووجود منافذ التهريب القانوني الواسعة متيحاً لجزء كبير من التجارة سبيل التملص من التنظيم.

من الوسائل الأكثر فعالية التي تستطيع البلدان الغنية عبرها معالجة ما قد تُسببه النزاعات العنيفة من أخطار للتنمية البشرية، دعم الطاقات الإقليمية. فقد كان من الممكن تقليص الأزمة في دارفور، إن لم يكن تضادها، بوجود قوة لحفظ السلام من الاتحاد الأفريقي؛ كبيرة الحجم وجيدة التجهيز على نحو واف – وبخاصة لو أنّ لمتل تلك القوة تمويلاً قوياً بحماية المدنيين، في واقع الأمر، كان هناك في ذروة الأزمة أقل من 300 جندي راوندي ونايجيري يراقبون ما يجري لمليون ونصف مليون دارفوري في منطقة توازي مساحة فرنسا. ومن المستلزمات الملحة الباقية للأمن البشري، بناء القدرة الإقليمية في المناطق؛ بدءاً من إنشاء أجهزة فعالة للإنذار المبكر، ووصولاً إلى التدخّل.

إذا كانت الوقاية أفضل سبيل مجزٍ إلى معالجة ما قد يتسبب به النزاع العنفي من أخطار، فإنّ اغتنام الفرص المواتية لإعادة الإعمار يحتل المرتبة الثانية بنارق بسيط؛ إذ غالباً ما تكون التسويات السلمية توطئة لتجدد العنف،

وأكثرهم عرضة للتأدي؛ ويخلق الظروف الملائمة للازدهار والأمن المتشاركين. أما التصرف البديل، «كأن كل شيء على ما يرام»، فسوف يقود إلى عالم ملطخ بالفقر الهائل، ومقسّم باللامساواة الحادة، ومهدد بالأمن المشترك؛ كما ستدفع أجيال المستقبل، في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، ثمناً باهظاً لإخفاقات القيادة السياسية خلال هذه المرحلة المصيرية في مستهل القرن الواحد والعشرين.

يوفر هذا التقرير أساساً للتأمل في حجم التحديات، وبالتركيز على ثلاثة من أركان التعاون الدولي، يسلط الأضواء على بعض المشاكل التي تحتاج إلى المعالجة؛ وعلى بعض المقومات البالغة الأهمية لتحقيق النجاح. غير أن المشكوك فيه هو الحقيقة المحضة بأن لدينا، كمجتمع دولي، الوسيلة الكفيلة باستئصال الفقر؛ والتغلب على أنواع اللامساواة البعيدة الغور التي تميز بين البلدان وبين البشر. والسؤال، الذي لم يجب عنه بعد إعلان الألفية بخمس سنوات، هو ما إذا كانت لدى حكومات العالم نية معقودة على الإقلاع عن الممارسات السابقة، والعمل وفق ما وعدت به فقراء العالم. ولو أن هناك على الإطلاق أي فرصة سانحة للزعامة السياسية الحاسمة القرار، كي تسهم في إعلاء شأن المصالح المشتركة للبشرية، لكانت الفرصة المتاحة الآن.

مع مضاعفة إمكانية التنبؤ بالمعونات، عبر التزامات تمويلية طويلة الأمد.

- اعتماد المزيد من الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية. ينبغي لكل شركة عبر الحدود القومية، وتشارك في تصدير المعادن، رفع مستوى الشفافية المعتمدة؛ من حيث كون هذه الشركات أطرافاً في أسواق الموارد الطبيعية التي تساعد على تمويل النزاعات، وتقوض في بعض الحالات حكم المسؤولية والمساءلة. لذا، يتعين إعطاء الأولوية لتطوير الإطار القانوني الدولي الذي اقترحه المفوضية لأجل أفريقيا، المرعية من المملكة المتحدة؛ بغية إتاحة المجال أمام التحقيق في ممارسات الفساد التي تقوم بها وراء البحار شركات متخطية الحدود القومية - كما يطبق الآن بموجب القانون الأميركي.
- خفض تدفق الأسلحة الصغيرة. يوفر «مؤتمر إعادة النظر في الأسلحة الصغيرة» عام 2006 فرصة مواتية للاتفاق على معاهدة شاملة بشأن تجارة السلاح؛ تضبط الأسواق، وتقلص الإمدادات إلى مناطق النزاع العنفي.
- بناء القدرة الإقليمية. من الأولويات الفورية والملحة بالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، تأمين الدعم المالي والتقني واللوجستي لإنشاء قوة احتياطية لحفظ السلام من الاتحاد الأفريقي؛ ذات جُهوزية كاملة للعمل.
- إقامة تلاحم دولي. دعا تقرير أمين عام الأمم المتحدة إلى إنشاء «مفوضية دولية لبناء السلام»؛ تخرج بهيكلية استراتيجية لنهج متكامل في العمل لأجل الأمن الجماعي. ومن أوجه ذلك النهج، وجوب خلق صندوق مالي عالمي؛ يمول المساعدات الفورية لما بعد النزاع، ومساعدات الانتقال إلى إعادة البناء الطويلة الأمد، على أساس طويل الأجل ويمكن التنبؤ به.

\* \* \*

عندما سيتفكر مؤرخو التنمية البشرية مستقبلاً في سنة 2005، فإنهم سوف ينظرون إليها كنقطة تحول؛ إذ لدى المجتمع الدولي الآن فرصة لا سابق لها كي يعد السياسات والموارد الكفيلة بجعل الأعوام العشرة المقبلة عقداً حقيقياً للتنمية، ففي استطاعة حكومات العالم التي حددت سقف المرمى في إعلان الألفية، أن تحدد مساراً يعيد توجيه مجرى العولمة؛ ويمنح الأمل مجدداً للملايين من أفقر بني البشر